الأمم المتحدة S/PV.8850

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٥٠

الثلاثاء، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرن ناسون	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لافوينتي رامريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

21-24393 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطة التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: معالي السيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء؛ وسعادة السيد الأخضر الإبراهيمي، العضو الفخري في مجلس الحكماء.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة إلين جونسون - سيرليف، عضوة مجلس الحكماء والرئيسة السابقة لليبريا؛ وسعادة السيد إرنستو سيديو، عضو مجلس الحكماء والرئيس السابق للمكسيك.

ويبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة روبنسون.

السيدة روبنسون (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى بصفتي رئيسة مجلس الحكماء، وأتوجه بالشكر إلى حكومة أيرلندا على دعوتنا لإلقاء كلمة أمام المجلس. ويشرفني أيضا أن أكون هنا مع زملائي أعضاء مجلس الحكماء - الأخضر الإبراهيمي وإلين جونسون - سيرليف وإرنستو سيديو. وسيركز السيد الإبراهيمي بصفة خاصة على أفغانستان، أما أنا فسأتناول مسائل أخرى تثير قلق مجلس الحكماء.

بيد أنني أود أولا أن أشاطركم ذكرى زيارتي إلى أفغانستان بصفتي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٢. حينها التقيت بسيما سمر، وزيرة شؤون المرأة آنذاك، ونولين هيزر، رئيسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة آنذاك، اللتين كانتا تساعدان نحو ٩٥ امرأة على صياغة مشروع ميثاق حقوق المرأة. وفوجئت حين علمت أن هؤلاء النساء كن قاضيات ومحاميات وطبيبات ومعلمات ناشطات في مجتمعهن قبل ظهور حركة طالبان.

وكن قد قررن إطلاق ميثاقهن في اليوم الدولي للمرأة في دار السينما التي اعتدن الذهاب إليها قبل ظهور حركة طالبان. وكانت دار السينما قد تعرضت للتدمير، ولكن النساء أزلن حوالي ١٥ قدما من الأنقاض ووفرت الأمم المتحدة غطاء للسقف من القماش، كما ضمنت الأمم المتحدة أن المكان سيكون آمنا، فجاءت النساء بدون البرقع. وفي ٨ آذار/مارس من ذلك العام، أذكر أنني نظرت من على المنصة، وإلى جانبي الأخضر، إلى الرجال الملتحين الذين شغلوا المقاعد في الصفوف القليلة الأولى.

ورأينا امرأة في الخلف تقف وتحمد الله ثم تعلن إطلاق ميثاقهن. وكان ذلك تذكيرا هاما بأن حقوق المرأة ليست حقوقا غربية، بل هي من حقوق الإنسان الأساسية. وقد استعادتها تلك النساء الأفغانيات على النحو الذي يتماشى مع قيمهن الثقافية. وخلال ما يقرب من ٢٠ عاما مضت منذ ذلك الحين، تحققت مكاسب بشق الأنفس في مجالي المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة عن طريق تغييرات دستورية وتشريعية وسياساتية.

ولا يمكننا أن نسمح بحرمان النساء والفتيات في أفغانستان من تلك الحقوق، بما في ذلك الحق في مغادرة البلد. ولا يمكن لأعضاء مجلس الأمن أن يخذلوهن. وقد سرني أن أرى الرسالة التي وجهتها أيرلندا والمكسيك، بصفتهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، إلى مجلس الأمن في آب/أغسطس، لتذكير المجلس بمسؤوليته في هذا الصدد. ويشكّل القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي اعتمد في ٣٠ آب/أغسطس، خطوة أولى جيدة، ولكن هناك المزيد مما يجب على المجلس عمله الآن. وأدعو الصين وروسيا بصفة خاصة، في أثناء تعاملاتهما مع حركة طالبان، إلى تشجيعها على الاعتراف بأن مشاركة المرأة في المجتمع وتعليم الفتيات على قدم المساواة مع الفتيان أمر غير قابل للتفاوض ويجب احترامه.

وقد أُسندت إلى أعضاء المجلس، بصورة جماعية، ولاية قوية تتمثل في العمل باسم الأمم المتحدة بوصف المجلس الهيئة الدولية الرئيسية المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين. وكما يعلم الجميع،

فإن ذلك يضع مسؤوليات ثقيلة على عاتق جميع أعضاء المجلس لا ليعكسوا المصالح الوطنية المباشرة لعواصمهم الوطنية فحسب، بل ليعملوا أيضا بشكل جماعي لتحقيق المصلحة العالمية. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى مجلس أمن موحد وهادف.

وقد ألحقت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) خسائر فادحة، أولا وقبل كل شيء، في الأرواح البشرية، ولكن كان لها أثر وخيم أيضا على النمو الاقتصادي والزخم السياسي واللامساواة الاجتماعية. هذا علاوة على ما أظهرته من إخفاقات متعددة في التعاون الدولي. ويجب أن نكون استباقيين في استخلاص الدروس المستفادة من هذه الجائحة والاستعداد للجائحة التي تليها. ويحدد التقرير الصادر عن الفريق المستقل المعني بالوقاية من الجوائح والتصدي لها، المعنون كوفيد-١٩: فلنجعلها الجائحة الأخيرة، مسارا لتعزيز الهيكل المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالوقاية من الجوائح والتصدي لها. وقد دعا مجلس الحكماء زعماء العالم إلى إصدار إعلان سياسي في المناقشة العامة للجمعية العامة التي ستنعقد في وقت لاحق من هذا الشهر للالتزام بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير تنفيذا كاملا.

ويشعر مجلس الحكماء بالجزع أيضا إزاء الأخطار الوجودية التي تشكّلها الأسلحة النووية، فقد شهدت السنوات الأخيرة انهيار اتفاقات تحديد الأسلحة وظهور أشكال جديدة من التكنولوجيا وقدرات جديدة للحرب الإلكترونية خطيرة، فضلا عن الخطر الجسيم المتمثل في حدوث سباق تسلح نووي جديد فيما بين الدول النووية. هذا علاوة على القلق الذي يساورنا إزاء عدم التمكن من التوصل حتى الآن إلى اتفاق جديد بين الولايات المتحدة وإيران بشأن برنامجها النووي. ونؤكد مجددا دعمنا للعودة الكاملة وغير المشروطة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة.

إن المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيمثل لحظة حاسمة للعمل. وتتوقع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الدول النووية الخمس المعترف بها أن تظهر تقدما ملموسا في التزاماتها بمعاهدة عدم الانتشار وذلك بالسعي إلى نزع السلاح بحسن نية. وينبغي أن يكون ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي أولوية قصوى لمجلس الأمن. ونحث المجلس على إبقاء مسألة الأسلحة النووية مدرجة في جدول أعماله. ويسرني أن أيرلندا ستنظم جلسة للمجلس في وقت لاحق من هذا الشهر للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأحث المجلس على اغتنام هذه الفرصة لإرسال رسالة تأييد واضحة لبدء نفاذ المعاهدة.

ثمة حاجة ملحة إلى العمل بنفس القدر بشأن تغير المناخ، الذي يشكل عنصر تهديد مضاعفا لجميع المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. لقط أظهرت بجلاء أحدث دراسة علمية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ المخاطر التي يتعرض لها استقرار الكوكب وبقاء الإنسان عليه. أما وقد شرع المجلس بالفعل في التصدي لتغير المناخ بوصفه تهديدا أمنيا، فلي وطيد الأمل بأن ينخرط في العمل الآن على نحو أكثر حسما وبموجب قرار، لأن ذلك يشكل تهديدا أساسيا للسلم والأمن الدوليين.

فيما يتعلق بدور المجلس في منع نشوب النزاعات العنيفة والتصدي لها، أحث الأعضاء على استخدام الأدوات المتاحة لهم. إذ أن المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على ما يلي:

”لمجلس الأمن أن يتفحص أي نزاع، أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين.“

وينبغي للمجلس أن يستخدم سلطة التحقيق هذه بصورة استباقية للانخراط في حالات مبكرة، قبل اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق تتناقلها وسائط الإعلام الدولية.

فيما يتعلق بتيغراي، مع استمرار تصاعد النزاع، يجب أن تنال حماية النساء والفتيات أولوية قصوى. وقد أطلع المجلس على خطورة الأزمة الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي الناجم مباشرة عن النزاع، وكذلك عن الحجم المروع لفظائع حقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام العنف

الجنسي ضد النساء والفتيات كسلاح من أسلحة الحرب. ويجب على المجلس أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتحفيز الطرفين على التفاوض بشأن وقف إطلاق النار. إذ أن إنهاء القتال هو السبيل الوحيد لوقف المعاناة. ويمكن للمجلس أيضا أن ينظر في القيام بزيارة إلى إثيوبيا وتيغراي لكي يظل اهتمامه منصبا على الظروف في الميدان والحاجة الملحة إلى حل سياسي – وغير عسكري.

ويقتضي الأمر وحدة مماثلة في الهدف بشأن ميانمار، حيث لا يزال البلد، بعد مرور ستة أشهر على الانقلاب العسكري، في حالة اضطراب. وشعب ميانمار لا يريد العودة إلى الحكم العسكري. إن تطبيع الانقلاب غير القانوني وقبوله ليس الطريق المفضي إلى الاستقرار الإقليمي. بل على النقيض من ذلك، فإن تمديد الجيش لحالة الطوارئ واستمرار الاحتجاز غير القانوني للقيادة السياسية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية يخاطران بسير البلد على طريق يفضي إلى نزاع أهلي طويل الأجل لا يمكن تحمله.

يجب على المجلس، أن يدعم ويعزز دور رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي لم تتمكن حتى الآن من إحراز تقدم في تنفيذ خطتها ذات النقاط الخمس المتفق عليها في نيسان/أبريل وألا يختبئ المجلس وراء ذلك الدور. وألاحظ التقارير التي تفيد بأنه قد يكون هناك الآن اتفاق من جانب الجيش على وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية حتى نهاية العام، بعد مشاركة المبعوث الخاص الجديد للرابطة، وأحث جميع الأطراف على اغتنام تلك الفرصة.

ويمكن الآن إيجاد أرضية مشتركة بين أعضاء المجلس بشأن ضرورة القيام بعمل راسخ لضمان استجابة شاملة من الأمم المتحدة لجائحة كوفيد -١٩، التي تدمر ميانمار، والاستجابة أيضا للأزمة الإنسانية. وينبغي أيضا تمكين المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من العمل مع المبعوث الخاص الجديد للرابطة لإيجاد حل سياسي للأزمة من خلال بناء الثقة والحوار بين جميع الأطراف. ومن واجب أعضاء المجلس الذين لهم تأثير على تنظيم التاتماداو تشجيعه على الانفتاح على إمكانية الحوار.

أخيرا، فيما يتعلق بإسرائيل وفلسطين، أظهرت الدورة الأخيرة من النزاع العنيف هذا العام بما لا يدع مجالا للشك ضرورة اتباع المجتمع الدولي لنهج جديد يعالج الأسباب الجذرية ويقوم على احترام القانون الدولي. وقد فشل المجلس في التصدي للانتهاكات المستمرة للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، مما ممكن أعمال الطرفين من تقويض آفاق السلام وحل الدولتين. وينبغي للمجلس أن يؤكد من جديد التزامه بشروط القرار وأن يتخذ إجراءات قوية لمحاسبة الأطراف على الانتهاكات. وينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تشجع جميع الأطراف على التعاون مع التحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية في الحالة في فلسطين كجزء من التزامها بالنظام الدولي القائم على القواعد.

أما فيما يتعلق بالعديد من المسائل التي ناقشتها من فوري، فإنني أدرك أن هناك انقسامات حقيقية وخطيرة بين أعضاء المجلس، ومن أسف أن الانقسامات السياسية الداخلية أدت بالمجلس إلى عدم الوفاء بمسؤولياته في حالات كثيرة. ومع ذلك، أحث جميع أعضاء المجلس على العودة إلى الأساس الجوهري لولايتهم والعمل بلا كلل لإيجاد أرضية مشتركة وبناء توافق في الآراء كلما أمكن ذلك. وينبغي لكل عضو في المجلس أن يدرك أن له مصلحة مشتركة في دعم السلم والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي. وينبغي أن يكون ذلك مبدأ توجيهيا لعمل المجلس في السنوات المقبلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة روبنسون على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد الإبراهيمي.

السيد الإبراهيمي (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم مجلس الحكماء للمرة الثانية.

في المرة الأولى، قبل أربع سنوات، تكلمت في معظم بيانا عن فلسطين (انظر S/PV.7977) وللأسف، فإن الأمور في ذلك البلد المُحْتَّل السيء الطالع لم تتحسن، بل تسير على العكس تماما. إن الدولة القائمة بالاحتلال مسؤولة عما أصبح الآن حالة فصل عنصري

علنية. وإن درجة قمعها المفرط في قسوتها ونزعتها المنهجية نحو للفلسطينيين أحرجت حتى بعض مؤيديها الذين يقدمون لها الدعم غير المشروط في جميع أنحاء العالم.

إن قضية فلسطين ما برحت مدرجة في جدول أعمال المجلس بعد فترة قصيرة من تأسيس الأمم المتحدة، في عام ١٩٤٥. قبل خمس سنوات، اتخذ المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو قرار تاريخي يحدد بوضوح التزامات المسؤولين عن إزالة الحواجز الرئيسية التي تحول دون تحقيق السلام، بما في ذلك عملية الاستيطان المستمرة بلا هوادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ألم يحن الوقت لإنهاء السياسات الفاشلة التي تنتهك ظلما الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحياة كريمة؟

لقد بيّنت رئيستنا السيدة ماري روبنسون، ببلاغة ووضوح بعض الشواغل والآمال الرئيسية لمجلس الحكماء، بما في ذلك في ما يتعلق بأفغانستان. أما وقد حان دوري الآن لأقول بضع كلمات، فسأتكلم فقط عن أفغانستان، ولكن ليس لدي الوقت الكافي لأقول كل ما يلزم قوله بشأن هذا الموضوع.

اعتبارا من يوم الأحد - أي قبل يوم أمس - مُنيت بهزيمة المحاولة الشجاعة للمقاومة في وادي بانجشير التي قام بها السيد عمرو الله صالح، نائب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، والسيد أحمد مسعود، نجل زعيم حرب العصابات الأسطوري الراحل السيد أحمد شاه مسعود. والآن فإن حركة طالبان الوحيدة التي تبسط سيطرتها تقريبا على كل بقاع البلد.

إن أفغانستان اليوم ليست أفغانستان التي عرفتها في أواخر التسعينات ومن عام ٢٠٠١ إلى أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. لذلك لا أدعي أن لدي أي خبرة أو معلومات داخلية، بل مجرد خبرة ضئيلة ومشاعر عميقة أساسا بالتعاطف والقلق والاحترام لشعب أفغانستان العظيم.

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فليس هناك الكثير مما يمكن إضافته إلى ما قالته السيدة روبنسون ببلاغة شديدة قبل هنيهة. ويتمثل محور ولاية وعمل الأمم المتحدة في أفغانستان في حماية الحقوق الأساسية لجميع الأفغان، ولا سيما أضعفهم، ألا وهم النساء والفتيات، والمشردون داخليا، والأقليات العرقية والدينية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، في جملة أمور. ولكي تواصل الأمم المتحدة عملها، لا بد لها من أن تحظى بدعم المجلس. وسيتعين عليها أن تنشئ نظاما للتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية، وهو ما يعني في الوقت الراهن حركة طالبان.

والقول بأن الحالة الإنسانية مزرية سيكون قاصرا في التعبير عن حقيقة الأمر، حيث إن الاحتياجات أشد ما تكون إلحاحا. ومع ذلك، توقف تدفق المعونة فجأة، ويميل المانحون إلى التخلي عن أفغانستان الآن بعد أن استعادت حركة طالبان السيطرة على البلد. ويود المجتمع الدولي أن يستأنف دعمه لشعب أفغانستان، ولكن الكثيرين، وربما معظم الأطراف الدولية، لا يرغبون في التعامل مع حركة طالبان، وهم غير مستعدين لمنح اعتراف دبلوماسي فوري للحكومة التي توشك طالبان على تشكيلها.

ولا يبدو أن قيادة حركة طالبان، من جانبها، تتكلم بصوت واحد. إذ يقول البعض منهم إنهم سيعودون إلى آرائهم وممارساتهم التي كانوا يتبنونها إبان هزيمة نظامهم في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وعلى العكس من ذلك، يقول آخرون إنهم سيحترمون خصومهم ويتواصلون معهم ويحاولون تشكيل حكومة شاملة للجميع حقا.

وفي الوقت نفسه، فإن مؤسسات الدولة في البلد مشلولة وشعب أفغانستان مُهمَل. والمجاعة واليأس يبدوان وكأنهما قدر لا مفر منه لملايين الرجال والنساء والأطفال. فما الذي ينبغي فعله؟ لا أدعي أن لدي الإجابة على هذا السؤال، ولكن ما أسمعه من الشباب الأفغان اللامعين، داخل البلد وخارجه، هو أنه من الضروري والملح إعطاء السلام فرصة. وكخطوة أولى عاجلة للغاية، يعود الأمر للأمين العام، الذي يتصرف بدعم كامل من مجلس أمن موحد، في إرسال ممثل خاص إلى كابول لبدء مناقشة صريحة مع قيادة حركة طالبان.

وفي الوقت نفسه، يلزم وضع برنامج إنساني عاجل ومهم. وتملك الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية الكبيرة في

البلد الخبرة اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج. وموظفوها المحليون متفانون ويتمتعون بكفاءة عالية. وخلال حكم حركة طالبان في التسعينات من القرن الماضي، سحبت الأمم المتحدة جميع موظفيها الدوليين، كما فعلت في هذه المرة. وبقي الموظفون المحليون في عملهم وأدوه بطريقة رائعة. ولم تتدخل حركة طالبان في شؤونهم.

وينبغي للأمم المتحدة أن تحصل على ضمانة واضحة من حركة طالبان بأنها لن تتدخل، كما في المرة الماضية، في العمليات الإنسانية – عمليات الأمم المتحدة نفسها وعمليات المنظمات الدولية والإنسانية الحكومية وغير الحكومية الأخرى.

ويشجعني عن وعي التقرير الذي قدمه مؤخرا مارتن غريفيث، مدير الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، والذي يفيد بأن حركة طالبان التزمت بضمان سلامة وأمن وحرية تنقل جميع العاملين في المجال الإنساني، رجالا ونساء على حد سواء، وبوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وينبغي للأمم المتحدة أن تخضع حركة طالبان للمساءلة فيما يتعلق بتلك الالتزامات وأن تكفل توسيع نطاق هذا الضمان، ليشمل ليس موظفي الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا موظفي المنظمات الإنسانية الحكومية وغير الحكومية.

أفهم أن مجلس الأمن سينظر في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ١٧ أيلول/سبتمبر. وبما أن الظروف في أفغانستان هي كما نرى في الوقت الحاضر، فإن الحاجة تقوم إلى بعثة الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى. وربما ينبغي للمجلس الآن أن يكتفي باتخاذ قرار بتمديد تقني لفترة طويلة كافية – ولنقل ستة أشهر على سبيل المثال – وأن يأخذ وقتا لإعداد الولاية القوية التي ستحتاج إليها البعثة في المرحلة الجديدة المقبلة.

لدي انطباع بأن الأطراف الدولية المعنية بأفغانستان تدرك أن مقاطعة حركة طالبان في تسعينات القرن الماضي لم تكن الخيار الأفضل. لقد كانت لدى حركة طالبان، التي ظلت في عزلة تامة، صورة مشوهة عن بقية العالم. وأتساءل أحيانا عما إذا كان الملا محمد عمر، الذي عقدت معه ثلاثة اجتماعات مطولة، سيسمح بتدمير تماثيل بوذا العملاقة في باميان لو حظيت الحركة والحكومة باعتراف دولي كامل في ذلك الوقت. وبالمثل، هل كان سيتاح لأسامة بن لادن الفرصة والحماية اللازمتان للإعداد لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر وتنفيذها، لو حظيت حركة طالبان باعتراف دولي؟

ومثلما تطرح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نفسيهما تلك الأسئلة، ينبغي لحركة طالبان أن تنظر إلى الوراء وأن تطرح أسئلة على نفسها. فقادة الحركة وممثلوها يجري الآن استقبالهم رسميا في العواصم الإقليمية والدولية من جاكرتا إلى موسكو ومن أنقرة إلى بيجين. وتعتقد حركة طالبان أنها تمثل الآن الأغلبية الساحقة من شعب أفغانستان وأنها تتولى الحكم نيابة عنهم. وفي الواقع، لا يختلف الأمر عن من يتولون السلطة من خلال انقلاب أو فوز حزب سياسي بالانتخابات. فالكثير من المواطنين في البلد لا يؤيدونها. ويجب على الحركة أن تفهم أن مئات الآلاف، وربما الملايين من الأفغان، رجالا ونساء، الذين هرعوا إلى مطار كابول أو إلى حدود الدول المجاورة ليسوا سوى غيض من فيض – فالكثير من الأفغان ينتقدون طالبان ولا يرحبون بحكمها.

أود أن أختتم بياني بنقطة لا تتعلق بأفغانستان وحدها، بل بعدد كبير من البلدان الأخرى. لقد أصبح الإسلام السياسي الآن حقيقة واقعة في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، من إندونيسيا إلى المغرب. ونرى ذلك في أطياف وأشكال مختلفة. ومن المهم والعاجل أن تتعلم مختلف الجماعات الدينية والأيديولوجية والسياسية التي تعيش في عالمنا المشترك كيفية وضع حد للإقصاء المتبادل وأن تفهم بدلا من ذلك أنه من الضروري ومن المفيد للجميع القبول بالعيش معا في تسامح وتعاون واحترام متبادل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد الإبراهيمي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشيد بالسيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، والسيد الأخضر الإبراهيمي، وسيط حل النزاعات، على إحاطتيهما. وأشكر أعضاء مجلس الحكماء الآخرين على حضورهم جلسة اليوم.

يجب على مجلس الأمن، الذي تتمثل مسؤوليته الرئيسية في صون السلام والأمن الدوليين، أن يواصل التذكير بأهمية ميثاق الأمم المتحدة الذي يزوده بأدوات عمله، وأن يؤكد من جديد التزامه به. ويجب على مجلس الأمن أن يدعو إلى احترام وتنفيذ قراراته، عملا بالمادة ٢٥ من الميثاق، وأن يكفل المتابعة المنتظمة. ونعلم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تهديدات الانتشار النووي وتغير المناخ حقيقية، على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين أعضاء المجلس بشأن تلك المسائل. ولذلك، من المهم والضروري أن نتباحث مع جميع أصحاب المصلحة وأن نستمع إليهم وأن نستخدم أدوات التفاوض والحوار لكفالة تسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية، يود وفدي أن يذكر بآراء مجلس الحكماء فيما يتعلق بضرورة امتثال الدول الأعضاء لموقفها الذي يرتكز على أربعة عناصر – المذاهب العسكرية ونزع فتيل النزاعات ونشر القوات وتخفيضها. وفيما يخص أزمة المناخ التي يمر بها العالم حاليا، ينبغي الاعتراف بأن لها أثرا مباشرا على الأمن، الأمر الذي يفرض ضرورة تناول الصلة بين المناخ والسلام والأمن، بالنظر إلى مختلف النزاعات الناجمة عن تأثير تغير المناخ في أرجاء العالم، ولا سيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

وبالنظر إلى هذه التحديات، ينبغي تشجيع وتعزيز تعددية الأطراف من أجل صون السلام والأمن، وتعزيز التنمية المستدامة، ومكافحة تغير المناخ، واقتراح حلول سلمية للنزاعات، وتشجيع التعمير بعد انتهاء النزاع. ولذلك يدعو وفدي المجتمع الدولي إلى تعزيز التزامه بالتعددية، بوضع الأمم المتحدة في صميم أعماله.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم أن يواصل الأمين العام الوفاء بولايته على النحو الواجب بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وأن يدافع عن قيم المنظمة وسلطتها المعنوية بدون تحيز. والتعاون بين الأمين العام والدول الأعضاء الأخرى، وكذلك التعاون مع أعضاء مجلس الأمن، ضروري وينبغي أن يستمر. وفي ذلك الصدد، يجب على الأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة دائما لمنع نشوب النزاعات الدولية وتصعيدها وانتشارها.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل العمل بسرعة وفعالية للتكيف مع التهديدات غير التقليدية والأزمات المفاجئة، مثل تفشي جائحة فيروس كورونا. ويجب على المجلس في هذا الصدد أن يستخدم على نحو أفضل القرارين ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) و ٢٥٦٥ (٢٠٢١) المتعلقين بكوفيد–١٩، وذلك برصد امتثال الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لتلك القرارات وتنفيذهم إياها بفعالية. وقد أوضحت لنا الجائحة فشل النظام الصحي العالمي والحاجة إلى المساعدة المتبادلة في عالم تعتمد فيه الدول بعضها على بعض.

وتحقيقا لهذه الغاية يدعو وفدي، على غرار بعض الدول الأخرى، إلى التضامن الدولي في توزيع اللقاحات، واحترام الهدنة العالمية التي طلبها الأمين العام لأسباب إنسانية، وتعزيز تعددية الأطراف في ميدان الصحة.

وختاما، يود وفدي أن يشجع أعضاء مجلس الحكماء، الذي يمكنهم، نظرا لما يتمتعون به من خبرة ونفوذ واسعين، أن يقوموا بدور المرجع لمؤسسات الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص. وتظهر رسائلهم السابقة والرسائل التي بعثوها اليوم إحساسا قويا بالقيادة وقدرة على إسداء المشورة العملية، مما سيساعدنا بوضوح في قراراتنا المقبلة.

وينبغي أن يتعاون أعضاء مجلس الحكماء مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتجمعات الشباب والمجتمع المدني، التي هي أيضا شركاء المجلس ونظراؤه، لمناقشة ومشاطرة خبراتهم فيما يتعلق بتغير المناخ والانتشار النووي والإرهاب وغير ذلك من الظواهر العالمية المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى سعادة السيدة ماري روبنسون وسعادة السيد الأخضر الإبراهيمي على الإحاطتين اللتين قدماهما اليوم. وأرحب أيضا بمعالي السيدة إلين جونسون – سيرليف والسيد إرنستو سيديو. تقدر المملكة المتحدة آراء مجلس الحكماء بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يؤدي دوره في تحسين الاستجابات المتعددة الأطراف لمنع نشوب النزاعات وللتهديدات المتنامية التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان.

وأود أن أركز مداخلتي على ثلاث نقاط: أولا، استجابة المجلس للتهديدات المتنامية التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان؛ ثانيا، بعض الأمثلة الخاصة ببلدان محددة عن الأماكن التي يمكن أن يُحدث المجلس فيها تأثيرا حقيقيا؛ وأخيرا، أهمية اتباع النهج الشاملة للمنظومة لمنع نشوب النزاعات.

أولا، خلال السنوات الـ ٧٦ التي انقضت منذ أن عُهد إلى مجلس الأمن بمسؤولية صون السلام والأمن الدوليين، تطورت طبيعة التهديدات التي نواجهها. وكذلك فإن كيفية استجابتنا للتحديات الجديدة، بما فيها تغير المناخ وإعادة البناء بشكل أفضل بعد مرض فيروس كورونا، ستحدد معالم عالمنا على مدى العقد المقبل وما بعده بزمن طويل.

ومع تطور التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، يجب أن يتطور مجلس الأمن أيضا. وينبغي ألا نفرض على أنفسنا رقابة ذاتية. وحيثما وجدت تهديدات جديدة وواضحة للسلام والأمن الدوليين، ينبغي أن ننظر فيها في الوقت المناسب. وينبغي لنا أن نستجيب بسرعة أكبر لعلامات التحذير بالنزاعات والعنف، وأن نبادر بالعمل لمنع نشوب النزاعات وتصعيدها. ولذلك ينبغي أن نكون سباقين في مسح الأفق والإنذار المبكر، بدلا من المماطلة حتى تتجاوز النزاعات بالفعل نقطة التحول.

ثانيا، هناك أزمات مستمرة عديدة يمكن فيها لمجلس الأمن، بإبداء استجابة أنشط وأكثر إبداعا، أن يهب لنجدة المتضررين من النزاعات. ويمكن القول بأننا لم نتصرف بسرعة كافية للرد على النزاع في تيغراي، ولكن انخراط المجلس بصورة مستمرة وبناءة يمكن أن يمنع المزيد من التصعيد عن طريق تشجيع الأطراف على التوصل إلى حلول سياسية للنزاع. ومن شأن ذلك الانخراط أن يدعم أيضا جهود الاتحاد الأفريقي. وأود في ذلك الصدد أن أرحب بآراء مجلس الحكماء بشأن أفضل السبل التي يمكن للمجلس أن يدعم بها عمل سعادة السيد أولوسيغون أوباسانجو بوصفه المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالقرن الأفريقي.

وقد أظهرت الأحداث الأخيرة في أفغانستان أيضا مدى أهمية مشاركتنا في منع نشوب النزاعات والاستجابة بسرعة للأوضاع المتقلبة في الميدان. وسيتعين استخدام النظام المتعدد الأطراف والرسائل الواضحة والمنسقة من المجتمع الدولي برمته، بما في ذلك مجلس الأمن، لكفالة قيام حركة طالبان بأفعال تتسق مع أقوالها. ويوفر اعتماد القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) في الأسبوع الماضي أساسا متينا للمجلس لكي يواصل أداء دوره في ذلك المسعى الحيوي.

ولقد حافظ مجلس الأمن على موقف موحد في إدانة العنف والدعوة إلى استعادة الديمقراطية في ميانمار. ومع ذلك لا يزال الوضع هناك هشا. ونرحب بتعيين سعادة الداتو إريوان يوسف مبعوثا خاصا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا معنيا بميانمار. ومن الأهمية بمكان أن يعمل التاتماداو معه لإحراز التقدم بشأن توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط ومعالجة الحالة الإنسانية. وفي المجلس، ينبغي أن نبقي جميع الخيارات قيد الاستعراض كي نظل منهمكين في دعم الحل السياسي.

وأخيرا، يتحمل المجلس المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين، ولكنه لا يستطيع أن يتصرف بمفرده. ويتطلب اتباع نهج متسق لمنع نشوب النزاعات اتخاذ منظومة الأمم المتحدة بأسرها إجراءات تجمع بين جهود المعونة الإنسانية والجهود الإنمائية وجهود بناء السلام، بالتنسيق مع المنظمات والشركاء الإقليميين. وفي ذلك الصدد، تؤيد المملكة المتحدة بقوة التزام الأمين العام بدمج منع نشوب النزاعات في جميع جوانب منظومة الأمم المتحدة، وبتنفيذ جدول أعمال

الحفاظ على السلام. وبحشد جميع الأدوات الجماعية المتاحة لنا، يمكننا بناء السلام الدائم ومستدام للجميع.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بجمهورية أيرلندا لعقدها مناقشة اليوم، ونشكر حكماءنا الموقرين على تشاطرهم هذه الأفكار الثاقبة، التي تتسم بأهمية حاسمة لصون السلام والأمن الدوليين. إن تفانيهم المتواصل في خدمة البشرية جمعاء يعزز عمل مجلس الأمن، ونعرب لهم عن عظيم امتناننا لالتزامهم الذي لا يلين.

إن الشبكة المعقدة من التحديات المتشابكة للسلام والأمن التي تواجه الدول اليوم تتطلب إصلاح تعددية الأطراف وضمان فعاليتها بما يكفل إعطاء الأولوية للصالح العام وحماية مشاعاتنا العالمية وإعطاء الأفضلية لحقوق جميع الأمم والشعوب ومنظوراتها.

وفي سياقات كثيرة جدا، يؤدي عدم إمكانية الحصول على المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك الغذاء والماء والمأوى والصرف الصحي والتعليم والصحة والعمالة المستقرة، إلى مستويات متزايدة من عدم المساواة والحرمان. ويعقب ذلك انخفاض عام في ثقة الجمهور وانقسامات مطولة على أسس عرقية ومجتمعية وسياسية.

وفي البيئات الهشة، مثل الدول المتأثرة بالنزاعات والدول المعرضة لخطر تغير المناخ، لا يزال الفقر والتخلف من السمات السائدة المحفورة على امتداد التضاريس الاجتماعية. وغالبا ما تتجلى تلك التحديات الإنمائية في صورة دورات مؤلمة من العداء والعنف وتُفجر أزمات إنسانية مدمرة. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل ما هو أفضل لحماية أولئك الأكثر ضعفا من بيننا ولتحقيق السلام والعدالة للجميع، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وتجبر المبادئ الأساسية للقانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة جميع البلدان على العمل معا للتصدي للتحديات العالمية مع الاحترام الكامل لسيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، والالتزام التام بكل ذلك. وتلك المبادئ غير قابلة للتفاوض ويجب أن تظل محور جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. ويتعين تعزيز المسؤولية الوطنية عن عمليات السلام والعمليات السياسية وإعادة بناء العقود الاجتماعية والسعي الجاد لتحقيق المصالحة.

وتكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين دعوتها إلى اتباع نهج شامل على نطاق المنظومة إزاء منع نشوب النزاعات وتسويتها وأنشطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وينبغي لمجلس الأمن أن يتعاون بشكل أوثق مع الأجهزة الرئيسية الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة – الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – لوضع استراتيجيات إنمائية عملية مراعية للمنظور الجنساني ومتمحورة حول البشر ومراعية للمناخ وتقديمها إلى البلدان المتأثرة بالنزاعات بما يتماشى مع احتياجاتها وأولوياتها الوطنية.

وينبغي التعجيل بمبادرات بناء القدرات مع وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الخارجية؛ وينبغي لكبار الملوثين تحديد أهداف طموحة للحد من الانبعاثات والوفاء بها. كما ينبغي لهم، بدورهم، أن يقدموا دعما متزايدا لمبادرات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته.

وفي ظل تفاقم أزمة المناخ، يجب أن يأخذ المجلس المخاطر الأمنية المصاحبة لها في الحسبان بشكل كامل. كما يجب أن تشكل العدالة التعويضية عن الانتهاكات السابقة – بما في ذلك المظالم التاريخية التي خلفت إرثا مروعا من عدم الإنصاف والتخلف – جزءا من أي جدول أعمال جاد لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

وكما شهدنا طوال هذه الجائحة، فإنه لا يمكننا حماية أنفسنا إلا بحماية بعضنا بعضا. ولا تزال مسألة الحصول على لقاحات آمنة وفعالة ضد مرض فيروس كورونا بشكل عادل على الصعيد العالمي تشكل شاغلا ذا أهمية قصوى. وكذلك الحاجة إلى أن تتخلى جميع الدول عن الممارسات الانفرادية، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية وغيرها من التدابير الابتزازية، التي تعوق الجهود الرامية إلى التعافي المستدام من هذه الجائحة.

ومن خلال وحدة الهدف في مجلس الأمن والعمل الجماعي للمجتمع الدولي الأوسع – تدعمهما مواصلة الدعوة من جانب مجلس الحكماء وغيرهم من أصحاب المصلحة الملتزمين – لا يزال بناء مستقبل أفضل للبشرية جمعاء في متناول أيدينا. فلنعمل معا بشعور متجدد بالأمل وبتفان وتضامن لتوفير السلام والأمن والتنمية لجميع الذين يتوقون إلى ذلك.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر أيرلندا على ترتيب هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الكبير للسيدة ماري روبنسون والسيد الأخضر الإبراهيمي على تقاسمهما لخبراتهما الواسعة.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى ثلاثة مجالات رئيسية تعتقد النرويج أن مجلس الأمن يستطيع أن يفعل المزيد فيها خلال السنوات المقبلة.

أولا، إن مجلس الأمن لديه ولاية لمنع نشوب النزاعات. ومع ذلك، كثيرا ما يحجم المجلس عن التصرف في وقت مبكر، حتى عندما تكون هناك علامات إنذار عاجلة. ويرجع ذلك أساسا إلى الحساسيات السياسية ورغبة الدول في تجنب اهتمام المجلس بشؤونها الداخلية. وهذا أمر مؤسف لأنه يقلل من قدرة المجلس على أداء أحد أهم أدواره. فبذل جهود لتفادي النزاع بالوسائل السلمية يشكل أنجع وسيلة على الإطلاق للحد من النزاعات العنيفة.

ويمكن إضفاء الطابع المؤسسي على الاستفادة من الموارد المتاحة في الأمانة العامة والأفرقة القطرية والقيام بذلك بصورة هادئة وبناءة، ولكن أيضا من خلال الاستفادة من الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وآليات الإنذار المبكر والوقاية. ومبادرات مثل جلسات الإحاطة غير الرسمية للإلمام بالحالة وبعثات تقصي الحقائق هي ممارسات إيجابية ويمكن للمجلس أن يستخدمها بنشاط للعمل قبل نشوب النزاعات. وتبين التجربة أن العمليات الانتقالية تشكل خطرا وأن ثمة حاجة إلى إيلاء الاهتمام لها لمنع نشوب النزاعات من جديد. وهي تتطلب اتباع نهج منسق على مستوى الأمم المتحدة بأسرها بالتعاون الوثيق مع الدول المضيفة.

ثانيا، إن الإدماج عامل أساسي لتحقيق نتائج دائمة. وتوفر عمليات السلام التي تشمل المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية وبناة السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا، قدرا أكبر من الملكية والشرعية. ويجب أن نواصل الإصرار على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع جوانب جهود الأمم المتحدة للسلام والأمن وعلى معالجة الفجوة بين ذلك الهدف والحقائق على أرض الواقع.

وكما علمنا اليوم، تواجه النساء في أفغانستان حالة من عدم اليقين الشديد. وبينما ذكر البعض في قيادة الطالبان أن بوسع النساء العودة إلى العمل وأنه يمكن للفتيات الرجوع إلى المدرسة، فإن قادة آخرين في طالبان يقولون إن هذه المسائل لم يُبت فيها بعد. ووسط هذا الغموض، نرى أن الإيصال المشروع للمساعدات الإنسانية يواجه عراقيل عندما لا تتمكن العاملات في المجال الإنساني من القيام بعملهن بأمان والوصول إلى النساء والفتيات المحتاجات. ولن يتمكن المجتمع الدولي من مساعدة أفغانستان على الاستجابة بصورة كافية للحالة الإنسانية المتدهورة إذا لم تتمكن المرأة من تقديم أو تلقي المساعدة الإنسانية والخدمات. ويجب أن يكون واضحا تماما في أذهاننا أنه لا يوجد حل للحالة الإنسانية من دون العاملات في المجال الإنساني؛ ولا توجد تنمية مستدامة من دون وجود المرأة في قوة العمل؛ ولا يوجد سلام مستدام من دون أن تكون المرأة جزءا من الحل السياسي.

ومن الدروس الهامة الأخرى المستفادة من تجربة النرويج في مجال بناء السلام أن يكون هناك استعداد للتحدث إلى جميع الأطراف الفاعلة في النزاع. فإشراك الجهات الفاعلة التي يعتبرها آخرون محظورة يمكن أن يكون أمرا أساسيا للتوصل إلى حلول سياسية. وفي نظر النرويج، كان ذلك واضحا في عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث جرى إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة مبكرة. وكان النهج نفسه هاما في العديد من الجهود الأخرى. فقد كانت النرويج على اتصال بحركة طالبان، على سبيل المثال، منذ عام ٢٠٠٧.

وعندما يندلع نزاع مسلح، فإن ضمان حماية المدنيين المتضررين من النزاع أمر حاسم في إرساء الأسس للسلام المستدام. ومن المهم

أن يُذكر المجلس أطراف النزاعات بالتزاماتها القانونية الدولية. ومن المهم أيضا، عند الاقتضاء، أن يتخذ المجلس تدابير، في إطار ولايته، بهدف ضمان وفاء أطراف النزاعات بالتزاماتها في هذا الصدد. ونتفق تماما مع مجلس الحكماء في إشارته إلى أن السلام المستدام لن يتحقق إلا عندما تُعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويجري التصدي للإفلات من العقاب وتصبح حقوق الإنسان في الصدارة.

ثالثا، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية التكيف مع الظروف المتغيرة واستنباط طرق جديدة للتصدي للتهديدات غير التقليدية للسلام والأمن الدوليين. وقد أقر مجلس الأمن بالفعل بأن آثار تغير المناخ تشكل خطرا على السلام والأمن العالميين. وهذه أيضا مسألة تتعلق بمنع نشوب النزاعات.

فمن كابول إلى تيغراي ومن الغلاف الجوي الخارجي إلى أعماق محيطاتنا، يواجه العالم تحديات عديدة متعددة الأوجه. ولا يمكن حلها إلا من خلال التعاون المتعدد الأطراف، وثمة دور حيوي لمجلس الأمن في ذلك. وفي كثير من الأحيان، ينصب التركيز على ما لا يستطيع المجلس تحقيقه. غير أن مجلس الأمن اعتمد في هذا العام طائفة من القرارات بالإجماع، تتراوح بين الاستجابة لمرض فيروس كورونا وتجديد الولايات لعمليات السلام وإطالة أمد آلية إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود إلى سورية. ويشجعنا عموما الإجماع وينبغي لنا مواصلة البناء على ذلك العمل المثمر.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر الرئاسة الأيرلندية على عقدها هذه الإحاطة الهامة مع مجلس الحكماء بشأن "صون السلام والأمن الدوليين". وأشكر معالي السيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، ومعالي السيد الأخضر الإبراهيمي، العضو الفخري بمجلس الحكماء، على أفكارهما القيّمة. وأنوه أيضا بحضور فخامة السيدة إلين جونسن – سيرليف، الرئيسة السابقة لليبريا، وفخامة السيد إرنستو سيديو، الرئيس السابق للمكسيك، في جلسة اليوم. وإنه لشرف عظيم حقا أن نسمع من الحكماء، دعاة السلام المعروفين الذين يحظون بالإعجاب في جميع أنحاء العالم لعملهم الاستثنائي في مجال تعزيز السلام.

لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل إنقاذ "الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وتشير المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير جماعية تهدف لصون السلام والأمن الدوليين، وتشمل الإجراءات المذكورة في الفصلين السادس والثامن من الميثاق. وعليه، فإن ميثاق الأمم المتحدة قد نص على آلية يحفز بها مجلس الأمن العمل الجماعي. ولا يشكّل اتخاذ المجلس للإجراءات الخطوة الأولى بل الخطوة الأخيرة، بعد استنفاد جميع الخيارات. وفي الوقت نفسه، هناك مبدأ هام آخر، ألا وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. ويكمن التحدي في تحقيق التوازن بين الأوجه المهمة ل هذا الاعتقاد الراسخ لدينا عند شروع المجلس في اتخاذ إجراءات.

وهناك قيود متأصلة على مجلس الأمن، بحكم طبيعة تكوينه. وفي حين أن الأمم المتحدة تأسست في المقام الأول استنادا إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، فإن أكثر محل يُخالف فيه هذا المبدأ هو جهازها الرئيسي المتمثل في مجلس الأمن. وبعد مرور أكثر من سبعة عقود ونصف على إنشاء الأمم المتحدة، لا يزال هذا التفاوت الهيكلي مستمرا.

وفي الوقت نفسه، شهدنا ولا نزال نشهد العواقب المؤلمة للتدخلات التي تحدث دون السماح ببذل جهود الوساطة، ولا سيما جهود الوساطة الإقليمية. ولذلك نحتاج إلى استخلاص الدروس الصحيحة من التاريخ، وينبغي النظر إلى الدعوات إلى الدبلوماسية الوقائية في تلك السياقات.

وفي السنوات الأخيرة، بُذلت جهود من أجل عرض المسائل المواضيعية على المجلس من خلال تقديمها باعتبارها مسائل تتعلق بالسلام والأمن. وفي حين أن بعضها مهم وحسن التوقيت للغاية، مثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإنه ينبغي لنا أن نكون حريصين بنفس القدر حتى لا نتطاول على بعض مسؤوليات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى بدلا من إصلاحها.

وفي ذلك السياق، أود أن أبدي الملاحظات الخمس التالية.

تنبع العديد من المشاكل المتصلة بقرارات مجلس الأمن من حقيقة واحدة مهمة مفادها أن مجلس الأمن ليس ممثلا حقا للعالم المعاصر.

وكما قال رئيس الوزراء مودي في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في العام الماضي (انظر A/75/PV.12)، فإن الإصلاح في الاستجابات وفي العمليات وفي طابع الأمم المتحدة ذاته هو ما نحتاج إليه الآن.

فالعالم اليوم يختلف اختلافا كبيرا عن العالم عام ١٩٤٥، وإذا كان للدول الأعضاء أن تؤمن حقا بحياد مجلس الأمن، فعليه أن يتخذ قرارات تستند إلى بعض المقاييس المحايدة. ويتعين أن يكون المجلس ممثلا للحقائق الراهنة لكي يكون فاعلا وذا مصداقية وشرعية. وبالتالي، عندما تنظر الدول الأعضاء في الدبلوماسية الوقائية، سواء من تلقاء نفسها أو بتوصية من الأمين العام، يجب أن تكون مقتنعة بأن القرار الذي يتخذه المجلس محايد ومدروس بعناية وليس مجرد أداة سياسية. وعندئذ فقط ستكون الدبلوماسية الوقائية فعالة بل مقبولة من جميع الدول الأعضاء.

ثانيا، تمتلك الأمم المتحدة عدة أجهزة رئيسية، لها أدوار ووظائف محددة بوضوح. فالمسائل ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية تتولى الجمعية العامة معالجتها في المقام الأول وليس مجلس الأمن. ويتعين علينا، عند الاقتضاء، إصلاح الأجهزة الأخرى لجعلها أكثر فعالية، وكذلك تعزيز العمل التعاوني بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. فالميل إلى تحميل المجلس أعباء أعداد متزايدة من التحديات العالمية استنادا إلى ارتباطها المتصور بالتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن سيكون له نتائج عكسية.

ثالثا، لا يزال العالم يواجه تحديات في مجال السلام والأمن تتفاقم مع استمرار تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ولا تقتصر التحديات الأمنية المعاصرة على المنازعات الإقليمية أو السياسية، بل تتجاوز الحدود المادية أو السياسية. وللتصدي لهذه التحديات الجديدة والناشئة، نحتاج إلى عمل منسق ومتضافر عبر الحدود. وفي ذلك الصدد، فإن تعزيز الشراكات وتحسين الروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر بالغ الأهمية. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تتمتع، بفضل معرفتها العميقة بالعوامل والتعقيدات المحلية، بوضع فريد يمكنها من الإسهام في إيجاد حلول أفضل للنزاعات، كل في منطقتها. وقد شهدنا حالات تتعارض فيها قرارات المجلس مع كيفية اتخاذ المجموعات الإقليمية للقرارات.

رابعا، لا يزال استمرار الأعمال الإرهابية وتوسع الجماعات الإرهابية يطرح تحديات خطيرة أمام صون السلام والأمن الدوليين. وقد عرض وزير الشؤون الخارجية الهندي، السيد جايشانكار، في خطابه أمام المجلس في وقت سابق من هذا العام (انظر S/2021/48)، ثمانية مبادئ لمكافحة الإرهاب. ويتعين على المجلس ألا يتسامح مطلقا مع الجهات الفاعلة الإرهابية من غير الدول ورعاتها. ومما لا يقل أهمية عن ذلك إنهاء حالة الجمود واعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي على وجه السرعة.

خامسا، فيما يتعلق بتنفيذ القرارين ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) و ٢٥٦٥ (٢٠٢١)، يجب أن نوضح أن هذين القرارين محددان من حيث السياقويقتصران على التصدي للتحديات المتصلة بلقاحات كوفيد-١٩ في المناطق المتضررة من النزاع. واللقاح هو أفضل أمل للبشرية في النجاح في التغلب على الجائحة. وقد شاطرت الهند المجتمع العالمي تجاربها وخبراتها ومواردها في هذه المعركة الجماعية.

لقد شكّل عام ٢٠٢١ نقطة مفصلية في تاريخ العالم. وسنظل ملتزمين بالتقيد بالنظام الدولي القائم على القواعد، الذي يدعمه القانون الدولي ويقوم على احترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وحل النزاعات الدولية من خلال المفاوضات السلمية وإتاحة النفاذ الحر والمفتوح للجميع إلى المشاعات العالمية.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على استضافة هذه المناقشة الهامة اليوم، كما أشكر الرئيسة روبنسون ووزير الخارجية الإبراهيمي على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بالرئيسة جونسن - سيرليف والرئيس سيديو في مناقشتنا اليوم.

وثمة حاجة ماسة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى عمل مجلس الحكماء في مجال حل النزاعات ومنع نشوبها. فما يجلبه من الخبرة

والتوجيه والمشورة الحكيمة والاحترام يحظى بتقدير المجلس والعالم. وقد اجتمعنا، قبل ثمانية عقود، "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" و"إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية" على حد تعبير ميثاق الأمم المتحدة. ولم ينجح شيء من هذا القبيل من قبل على هذا النطاق على مدار تاريخ البشرية. وقد توفرت كل الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأننا قد نفشل في توحيد صفوفنا. ومع ذلك، بدءا بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبناء عليهما، استبدلنا مبدأ "القوة تصنع الحق" بمجموعة جديدة من المبادئ الملزمة ذاتيا – التي وجهتنا لمنع نشوب النزاعات وتخفيف حدة المعاناة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان والانخراط في حوار مستمر لتحسين حياة جميع الناس.

ولا يمكن إنكار النتائج. فمنذ تأسيس الأمم المتحدة، تناقص عدد النزاعات الواسعة النطاق مقارنة بأي وقت مضى في التاريخ. وتقدمنا في مجال عدم الانتشار العالمي ومنعنا نشوب حرب نووية. وكرسنا حماية حقوق الإنسان وأرسيناها ضمن المبادئ الأساسية للقانون الدولي وعززنا التنمية المستدامة وقدمنا المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة وعملنا على تحسين حياة الناس في جميع أنحاء العالم.

وقد عمل مجلس الأمن في صميم تلك الجهود. ونحن ندرك، مثل الجميع، مدى بعد هذه الهيئة عن الكمال، ولكنها من بين أفضل الأدوات التي نملكها لمواجهة التحديات الكبيرة الماثلة أمامنا. ونحن الآن في مواجهة مجموعة من التهديدات العالمية التي لا تعرف حدودا. وسأركز اليوم على ثلاثة من أهم هذه التهديدات: جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وأزمة المناخ والتدهور العالمي لحقوق الإنسان. وقد ذكرت الرئيسة روبنسون الثلاثة تهديدات في بيانها.

إن جائحة كوفيد-١٩ لم تميز بين دولة وأخرى. فقد أجهدت أنظمتنا الصحية العالمية وزعزعت استقرار الاقتصادات وقتلت أكثر من ٤ ملايين شخص في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ أمريكي. وكما نعلم جميعا، فإن الآثار تتجاوز المرض نفسه. فقد عانت الاقتصادات؛ وانتشر عدم الاستقرار؛ وتصاعدت أعمال العنف الجنساني؛ وأجبر ملايين الأطفال، ولا سيما الفتيات الصغيرات، على البقاء في منازلهم وعدم الذهاب إلى المدرسة، وقد لا يعود الكثير منهم إلى الدراسة. ومورس الضغط على المزيد من الفتيات للزواج القسري. وازدادت حالات الحمل في مرحلة الطفولة، وارتفع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدرجة كبيرة بين الفتيات الصغيرات. فيجب أن نوقف هذا الفيروس وعلينا إيقافه الآن.

ومن جانبنا، التزم الرئيس بايدن بأن تقوم الولايات المتحدة بدور مستودع للقاحات. وقد تبرعنا بالفعل بأكثر من ١٢٦ مليون جرعة من لقاحات كوفيد-١٩ المأمونة والفعالة للبلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما للبلدان المنخفضة الدخل إلى المتوسطة الدخل والاتحاد الأفريقي. وقدمنا هذه اللقاحات من دون قيود، وقدمنا أكثر من جميع البلدان الأخرى مجتمعة، مع جرعات أخرى كثيرة في الطريق. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا بصدد اتخاذ مبادرات شراكة رئيسية مع العديد من أعضاء مجلس الأمن الآخرين لتوسيع إنتاج اللقاحات وتحسين فرص الحصول على اللقاحات والعلاجات المنقذة للحياة وتعزيز نظم الرعاية الصحية.

ونعتقد أن لمجلس الأمن نفسه دورا رئيسيا يؤديه في الاستجابة لكوفيد-١٩. وقد اتخذنا بالفعل قرارات تدعو إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي (القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠)) وإلى مزيد من التعاون لجلب اللقاحات إلى مناطق النزاع (القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١)، وعلينا أن نرفع صوتنا في الحالات التي تحتاج فيها هذه القرارات إلى التنفيذ، كما هو الحال في بورما، حيث يؤدي استمرار العنف إلى شل الاستجابة للجائحة.

وعلى غرار جائحة كوفيد-١٩، تهددنا أزمة المناخ جميعا كذلك. فقد شهدنا في الولايات المتحدة – في الأسابيع القليلة الماضية فقط – حرائق غابات شديدة في كاليفورنيا وأعاصير مدمرة في ولايتي، لويزيانا، وفيضانات خطيرة هنا في نيويورك، في أحيائنا. وبطبيعة الحال، فإننا أبعد من أن نكون وحدنا. فالعالم يشهد رياحا موسمية وجفافا وارتفاعا في منسوب مياه البحر وتلوثا ساما للهواء. ويشكل تغير المناخ تحديا لكل شخص في كل دولة في كل قارة، ولهذا السبب بذل الرئيس بايدن

في مؤتمر القمة الذي نظمه بشأن المناخ جهودا للتصدي لأزمة المناخ. وأعلن عن هدفنا المتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة ٥٠ في المائة دون مستويات عام ٢٠٠٥ بحلول عام ٢٠٣٠ والوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠. فمعا نحن بحاجة إلى بذل كل ما في وسعنا لإبقاء هدف وقف ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية عند حد ١,٥ درجة مئوية في متناول اليد.

كما إن آثار تغير المناخ تشكل تهديدا للسلم والأمن. ومن المتوقع أن تدفع أزمة المناخ - بوتيرتها الحالية - الملايين إلى مغادرة ديارهم، والعديد من الدول والمناطق الأكثر هشاشة في العالم هي الأكثر عرضة للكارثة المناخية. وفي مجلس الأمن، يسعدنا أن نكون قد انضممنا في وقت سابق من هذا العام إلى مجموعة أصدقاء المناخ والأمن وظللنا نعمل مع دول أخرى تُشاطرنا الرأي من أجل إبراز الآثار الأمنية لأزمة المناخ.

وأخيرا، أريد أن أتكلم عن حقوق الإنسان. فمن الجملة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، لم تكن الوحدة التأسيسية للأمم المتحدة هي الدولة القومية فحسب، بل كانت أيضا "الدولة" البشرية. إن حقوق الإنسان العالمية هي جوهر مشروع المنظمة، ولكن كثيرا ما ينظر إلى حقوقنا غير القابلة للتصرف على أنها تطلعات اختيارية. وتستمر العنصرية النظمية والاستهداف المنتظم لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وعديمي الرغبة الجنسية، والتمييز المتواصل ضد الأقليات الدينية والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات في كل بلد حول العالم. إن الولايات المتحدة متمسكة بالوفاء بالتزاماتنا في مجال حقوق الإنسان وإنهاء التمييز بجميع أشكاله. وتحقيقا لتلك الغاية، أعلنت الولايات المتحدة في تموز/يوليه عزمها على توجيه دعوة رسمية دائمة إلى جميع خبراء الأمم المتحدة الذين يُعدون تقارير عن مواضيع حقوق الإنسان ويقدمون مشورة بشأنها. وعلى الصعيد العالمي، نحن ملتزمون بنفس القدر بتعزيز حقوق الإنسان في الخارج - من أفغانستان إلى إثيوبيا إلى اليمن. وقد أعاد مجلس الأمن مؤخرا التأكيد على وجوب احترام حقوق الإنسان لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات وأفراد الأقليات (القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)). فلا يمكننا إرساء الأساس لأفغانستان مستقرة وآمنة وشاملة في سلام مع نفسها إلا من خلال تعزيز حقوق الشعب الأفغاني. ونؤيد الجهود التي يبذلها مجلس الحكماء لتقديم المشورة بشأن إثيوبيا ونؤيد تعيين الرئيس أوباسانجو مبعوثا خاصا معنيا بالقرن الأفريقي.

وتعتقد بعض البلدان، بما فيها بعض أعضاء مجلس الأمن أو تلك التي تسعى إلى الانضمام إلى مجلس الأمن، أن حقوق الإنسان اختيارية. إنها ليست كذلك. إن هذه الفكرة الخطيرة تتعارض مع المبادئ الملزمة ذاتيا التي تشكل حجر الأساس للأمم المتحدة. وأي جهود للتراجع عن تدابير حماية حقوق الإنسان في مجلس الأمن، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الحد من رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، ستواجه بأقوى معارضة ممكنة من جانبنا.

وإذ نقوم بهذا العمل المتمثل في حماية حقوق الإنسان ووقف الجائحة ومكافحة أزمة المناخ، فإننا نرحب بحكمة وتوجيه أعضاء مجلس الحكماء. فإسهاماتهم لا تقدر بثمن في الوقت الذي نواجه فيه تحديات عصرنا الكبيرة.

ونحن بحاجة إلى كل المساعدة التي يمكننا الحصول عليها من مجلس الحكماء لتعبئة مجلس الأمن والأمم المتحدة نحو عالم أكثر سلاما وازدهارا.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرحب بالإحاطتين اللتين قدمهما ممثلا مجلس الحكماء في جلسة مجلس الأمن اليوم. لا يمكن لأحد أن يشك في ضرورة تعزيز الأسس المتعددة الأطراف للعلاقات الدولية أو أهمية حمايتها وتطويرها في منصة التفاوض العالمي المركزية، أي الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن التابع لها. لقد أصغينا بعناية كبيرة إلى تقييماتهم. إنها مثيرة للاهتمام إذ أتيحت الفرصة لمقدمي الإحاطات كذلك، في زمنهم، للعمل على المهام التي تواجهها الأمم المتحدة. فقد أسهم السيد الأخضر الإبراهيمي، وهو عضو فخري في مجلس الحكماء، في حل الأزمات

المعقدة في أفغانستان والعراق وسورية، وفي وضع نهج جديدة في مجال عمل الأمم المتحدة لحفظ السلام. والسيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، مرشدة معترف بها في مجال تعزيز حقوق الإنسان في وطنها وفي جميع أنحاء العالم. وننوه بمواقفها المبدئية بشأن العديد من المسائل. كما إننا نرحب بحضور الممثلين الآخرين لمجلس الحكماء، السيدة إلين جونسون سيرليف والرئيس إرنستو سيديو، في القاعة اليوم.

يمر النظام الحالي للعلاقات الدولية بفترة تحول عميقة الجذور. ويجري إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب. وفي الشؤون العالمية والإقليمية، تعمل مراكز التنمية الاقتصادية الجديدة على إبراز مكانتها. وهذا اتجاه موضوعي.

ونضطر في نفس الوقت إلى ملاحظة أننا شهدنا في الآونة الأخيرة محاولات لتقسيم البلدان بصورة مصطنعة بالرتب – بدلا من إقامة تعاون على أساس المساواة – إلى تلك التي يزعم أنها تتصرف بشكل صحيح وتلك التي تخالف القواعد. وفي الوقت نفسه، فإن أولئك الذين ينادون بما يسمى النظام القائم على القواعد كثيرا ما يفشلون في تفسير ماهية هذه القواعد على وجه التحديد وسبب ضرورتها. ونظرا لأن لدينا صكوكا للقانون الدولي، بما في ذلك أولا وقبل كل شيء ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد التزامات واضحة للدول، فإننا نرى في هذه الإجراءات محاولة لاحتكار صياغة قرارات مهمة بالنسبة للمجتمع الدولي، ورغبة في فرض رؤيتهم على الجميع فيما يخص مواصلة تطوير العلاقات الدولية.

وما يدعو إلى الأسف أكثر من ذلك هي المحاولات الرامية إلى تقديم الأيديولوجية التي وضعتها مجموعة محددة من الدول على أنها بوصلة مرشدة للبشرية جمعاء. ويروج لهذه القيم على أنها ذات وزن معادل لأي أفكار أخرى بشأن النظام العالمي أو مسألة طبيعة الدول الأخرى ذات السيادة. أما الذين لا يوافقون على ذلك، فيواجهون عقوبات أو حتى استخدام القوة. ولا يؤدي هذا النوع من النهج المحسوبي إلا إلى زيادة انقسام المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، وكما أظهرت الممارسة، فإنه لا يؤدي إلى حل المسائل الملحة التي تؤثر على جميع الدول دون استثناء، أو إلى تسوية النزاعات التي استمر الكثير منها لعقود وأسفرت عن فقدان مئات الآلاف من الأرواح.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن تعددية الأطراف الحقيقية تقوم على التعاون القائم على الاحترام المتبادل والمساواة بين جميع الدول، استنادا إلى أساس مسيس وخال من الأيديولوجية. وهذه هي الطريقة الوحيدة لتعزيز الثقة المتبادلة وتحسين بيئة العلاقات الدولية وكفالة إمكانية التنبؤ بالتنمية البشرية في مواجهة التحديات العالمية. والتركيز على الحكم لتحديد من لديه أفضل القيم أو أسوئها، في رأينا، أمر غير مجد. وينبغي لنا ببساطة أن نعترف بوجود قيم أخرى، وأن نقبلها على حقيقتها، وأن نأخذها في الاعتبار.

وستكون القرارات أكثر فعالية وقابلية للتطبيق إذا وضعها كل شخص عليه يعتمد تنفيذها. وفي هذا الصدد، يجب أن نسعى جاهدين إلى تجميع جهودنا وتحقيق أوسع اتفاق ممكن. فالأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن منابر عالمية، وهي متعددة الأطراف حقا. ويعترف الجميع بسلطتها. ونعتقد أن حل العديد من مشاكل اليوم يكمن في تعزيز دورها المحوري في الشؤون الدولية، بدلا من البحث عن بدائل.

إن مجلس الأمن، إذ يأخذ في الاعتبار تقسيم العمل المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، يؤدي دورا فريدا في معالجة مسائل السلم والأمن الدوليين. ونحن مقتنعون بأنه على الرغم من اتساع نطاق جدول أعمال المجلس، فالمسائل المتصلة بحل النزاعات ينبغي أن تظل في صميم مداولاته على الدوام. ومن المعروف جيدا أننا حذرون بشأن تقديم بنود إلى المجلس لا تتصل إلا اتصالا غير مباشر بولايته الأساسية ويمكن معالجتها على نحو أنسب في منتديات الأمم المتحدة الأخرى.

ونعتقد أن قرارات المجلس يجب أن تأخذ دائما في الاعتبار مبادئ عدم التدخل والمساواة في السيادة بين الدول المكرسة في الميثاق. واستخدام المجلس ضد الحكومات الشرعية التي لا تروق للآخرين أمر غير مقبول. وقد أثبتت تجربة العقود الأخيرة مرارا وتكرارا أن هذه الخطوات لم تحقق أبدا السلام والازدهار للناس.

وفي الختام، نحث زملائنا أعضاء المجلس على السعي دائما للتوصل إلى حلول تحقق توازنا مقبولا لجميع الأطراف، مع مراعاة مصالح بعضها البعض. وهذا بكل بساطة أمر حتمي إن كنا نريد أن نتغلب على أزمة الثقة الجلية للجميع. ومن جانبنا، نؤكد أن روسيا ملتزمة بالحوار المفتوح والصادق والمنصف ومستعدة للبحث عن أرضية مشتركة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطتين، الرئيسة ماري روبنسون والسيد الأخضر الإبراهيمي، على أفكارهما الثاقبة.

أُنشئت الأمم المتحدة على نحو يضع المستقبل نصب أعيننا. فقد أنشأ ميثاق الأمم المتحدة نظاما للقيم والمبادئ القانونية والأدوات السياسية لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والقيم والمبادئ القانونية نفسها التي اتفق عليها قبل ٧٦ عاما لا تزال صالحة اليوم.

كانت السنتان الماضيتان صعبتين للغاية على العالم أجمع. فقد عطلت الجائحة حياتنا وتسببت في الخلاف بيننا أحيانا على مواضيع كنا في أمس الحاجة فيها إلى الوحدة. وأبرزت الجائحة كيف يجب على مجلس الأمن أن يواكب العصر ويستمر في التطور. وفي الفترة من منتصف آذار/مارس ٢٠٢٠ إلى نهاية أيار/مايو ٢٠٢١، عمل مجلس الأمن في معظم الأوقات بصورة افتراضية. وتمكنا من العمل خلال أشد أوقات الجائحة صعوبة واعتماد القرارات وغيرها من المنتجات، وبذل قصارى جهدنا لمعالجة النزاعات في جميع أنحاء العالم.

ولا نزال نشعر بالقلق لرؤية تدهور حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في تيغري وبيلاروس وأفغانستان. وتظل مهمتنا هي دعم الميثاق وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان، مع محاسبة مرتكبي الانتهاكات. ويسعدني أن أسمع مقدمي الإحاطتين يشاركان أفكارهما بشأن الكيفية التي يمكننا بها كمجلس أن نساعد الناس في تيغراي على نحو أفضل.

والغرض الرئيسي لمجلس الأمن هو صون السلم والأمن الدوليين. وعندما تنفجر القنابل بالفعل ويفقد الناس أرواحهم، يكون الأوان قد فات بالفعل بالنسبة لنا. فالوقاية والتأهب هما المفتاح بدلا من معالجة العواقب. وهناك وفرة من المعلومات المتاحة لنا للعمل استنادا إليها. ويجب أن نكون قادرين على إيجاد أرضية مشتركة بصورة أسرع من ذي قبل. فذلك يمكن أن ينقذ الأرواح.

ولكي يظل مجلس الأمن مهما وقادرا على الاضطلاع بمسؤوليته في دعم السلم والأمن الدوليين، عليه أن يتصدى للتهديدات الأمنية الجديدة والناشئة. فالعالم يتغير ويجب أن يتغير مجلس الأمن معه. لقد رأينا خلال السنوات الماضية كيف يمكن للأنشطة الإلكترونية الخبيثة التي تستهدف البنية التحتية للنفط وقطاعي الغذاء والرعاية الصحية – أهم الخدمات الأساسية والحيوية لدينا – أن تشكل تهديدا حقيقيا وملموسا. وقد تكون الآثار الإنسانية للتلاعب بالهياكل الأساسية الحيوية مدمرة.

ومع تزايد ظاهرة التهديدات الناجمة عن الاستخدام الخبيث للفضاء الإلكتروني واتساع نطاقها، هناك حاجة واضحة إلى أن تنفذ الدول إطار سلوك الدول المسؤول وأن تمتثل للقانون الدولي. وفي حزيران/يونيه، عقد المجلس، أثناء الرئاسة الإستونية لمجلس الأمن، أول مناقشة مفتوحة له مكرسة لصون السلم والأمن في الفضاء الإلكتروني (انظر S/2021/621)، ومن المهم أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

وأخيرا، لا غنى عن تعددية الأطراف والنهوض بالقانون الدولي للتصدي للتهديدات العالمية الناشئة. ولا يمكن لتعددية الأطراف أن تعمل بطريقة مجدية إلا في إطار نظام دولي قائم على القواعد. والقيادة القوية، المدعومة بالقرارات الجماعية للأمم المتحدة، بما في ذلك هنا في مجلس الأمن، ضرورية لضمان اضطلاعنا بهذه المهمة. ونتفق مع الأمين العام على أن تعددية الأطراف يجب أن تكون أكثر شمولا وترابطا وأن تضع حقوق الإنسان في صميمها. ولكي يحدث ذلك، نحتاج أيضا إلى حماية المجتمع المدني ومساعدته على إيجاد حيز آمن ومتنوع للمجتمع المدني، وهو أمر حيوي لبناء مجتمعات قادرة على الصمود.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*)**:** أشكر ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، والسيد الأخضر الإبراهيمي على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الرئيسين السابقين إلين جونسن سيرليف وإرنستو سيديو بين ظهرانينا.

إن صون السلم والأمن الدوليين هو المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. والمشهد الأمني الدولي اليوم حافل بالتحديات وتعقيد المسائل الأمنية التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المتواصلة إلى تفاقم حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار فيما يتعلق بالسلام والأمن.

وبغية تحقيق السلام الدائم والأمن العالمي في الوقت الذي نواجه فيه هذه التحديات العالمية، لا بد من دعم تعددية الأطراف الحقيقية وترجمتها إلى واقع عملي. ولا تزال أولويتنا المشتركة هي مكافحة الجائحة في وحدة وتضامن. إن جائحة كوفيد-١٩ ليست تهديدا للجنس البشري بأسره وتعرض حياتنا وصحتنا على المستويين الفردي والعام للخطر فحسب بل إن من المحتمل أن تؤدي إلى تسريع انتشار الإرهاب والتطرف أيضا.

لذلك فإن إتاحة الحصول الشامل على اللقاح أصبحت محكا لفعالية تعددية الأطراف نفسها. واليوم، يصعب جدا إيصال اللقاحات إلى الكثير من البلدان النامية في حين أن بعض البلدان المتقدمة النمو لا تزال تخزنها بما يزيد على حاجتها كثيرا. وتظل اللقاحات في المستودعات حتى انتهاء مدة صلاحيتها. وتدعو الصين تلك البلدان إلى وضع حد للنزعة القوميةللقاحات والمساهمة في إتاحة اللقاحات على الصعيد العالمي، فضلا عن توزيعها بطريقة عملية.

وتتمثل الولاية الرئيسية لمجلس الأمن في ممارسة الضغط من أجل التسوية السياسية للمسائل الإقليمية الساخنة. إن الكثير من هذه المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس في مرحلة حرجة ومن الضروري أن نلجأ إلى تعددية الأطراف حقا مع احترام سيادة جميع البلدان واستقلالها وكذلك احترام مسار التنمية الذي تختاره الشعوب بإرادتها الحرة وتعزيز الحوار والتشاور بين الأطراف من خلال المساعي الحميدة وجهود الوساطة للتغلب على خلافاتها. إن الالتفاف على مجلس الأمن لفرض تدابير قسرية أحادية لا أساس له في القانون ويتنافى مع المنطق، علاوة على أنه إهانة للياقة المشتركة.

إن الطريقة التي حدث بها تطور الأوضاع في أفغانستان مؤخرا دليل على أن التدخل العسكري الأجنبي وفرض ما يسمى ببرنامج التحول الديمقراطي لا يساعدان على حل أي مسائل ويسببان بدلا من ذلك المزيد من المشاكل بينما يظل الفشل نتيجة حتمية لهما. إن سحب البلدان المعنية بطريقة مرتبكة وغير منظمة لقواتها من أفغانستان أدى إلى انزلاق كابول في الفوضى والاضطرابات. وتسبب في كارثة إنسانية هائلة وتعيّن على الشعب الأفغاني أن يسعى لفهم ما حدث. ونحث البلدان المعنية على الوفاء بالتزامها بإعادة بناء أفغانستان سلميا بدلا من إلقاء المسؤولية على جيرانها والمجتمع الدولي بأسره.

وفي مواجهة الإرهاب وتغير المناخ وغيرهما من التهديدات الأمنية غير التقليدية الأخرى، يجب على المجتمع الدولي أن يتمسك بتعددية الأطراف الحقيقية، ويعزز التنسيق ، فضلا عن العمل معا للتصدي لتلك التحديات. فبعد مرور عشرين عاما على هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم يتم القضاء التام على خطر الإرهاب الذي يواجهه المجتمع الدولي. وتظل مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. إن ازدواجية المعايير ومكافحة الإرهاب بطريقة انتقائية هما الشكلان المهيمنان لتشويش التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ويجب علينا رفض هذا التشويش وشجبه.

إن تغير المناخ تهديد وجودي لبقائنا وتنميتنا على المستوى الجماعي. لقد توصل المجتمع الدولي إلى توافق هام في الآراء بشأن مبادئ مثل المسؤوليات المشتركة والمتباينة والإنصاف وقدرات كل من الدول فضلا عن وضع أطر هامة للتعاون مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وما زال يتعين علينا أن نعمل معا لترجمة توافق الآراء ذاك إلى إجراءات. ويجب على البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص أن تفي

بالتزاماتها بالفعل وأن تساعد البلدان النامية على التصدي للتحديات التي تواجهها من حيث التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.

ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخمسين لاستعادة جمهورية الصين الشعبية مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة. وخلال العقود الخمسة التي تلت ذلك أيدت الصين ومارست تعددية الأطراف الحقيقية وقدمت دعما متسقا ومستداما ويمكن التعويل عليه من جانب الأمم المتحدة. ولدينا الثقة والقدرة على تقديم مساهمات أكبر في صون السلم والأمن العالميين في المستقبل.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أثني على أيرلندا لعقدها هذه الجلسة وأتقدم بخالص الشكر لمقدمي الإحاطات السيدة ماري روبنسون والسيد الأخضر الإبراهيمي. ونرحب ترحيباً حاراً أيضاً بالرئيسة السابقة لليبريا، السيدة إلين جونسون – سيرليف، وبالرئيس السابق للمكسيك، إرنستو سيديو بونسي في المجلس.

إنه لشرف عظيم حقا أن تتاح لي هذه الفرصة للاستماع إلى وجهات نظر وآراء مجلس الحكماء على المستويين الفردي والجماعي، خاصة في عالمنا الذي يتسم بالهشاشة والترابط المتزايد. لقد أشار الرئيس نيلسون مانديلا في خطاب تنصيبه الذي ألقاه في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ والذي أعلن فيه عن تشكيل تلك المجموعة البارزة من القادة إلى أن المسؤولية الأساسية لمجلس الحكماء هي تحليل المشاكل والبحث عن الحلول والشركاء، فضلا عن ضخ طاقة جديدة في وقت أصيب فيه الآخرون بالفتور والإجهاد. إن خبرة مجلس الحكماء المستندة إلى عقود من التوعية والتصدي للتحديات العالمية للسلم والأمن بواسطة الجهود الدبلوماسية المبذولة على الصعيدين العام والخاص تجلب وجهة نظر تمس الحاجة إليها إلى هذا المنبر.

وما برح المجلس ينظر منذ سنوات في حالات يتعين فيها اتخاذ قرارات عاجلة واستراتيجية بشأن المسائل الأمنية الدولية الناشئة وتلك المدرجة في جدول أعماله منذ أمد طويل. ولكن لم تكن الحاجة ماسة إلى إيجاد حلول فعالة ومتعددة الأطراف مع التأكيد على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة كما هي اليوم، لا سيما في السنوات الأخيرة. لذلك تقدر كينيا الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الحكماء.

إن التحديات العالمية التي تترتب عنها آثار على السلم والأمن الدوليين كثيرة ومعروفة جيدا بالنسبة لنا جميعا. وسأسعى إلى الحصول على آراء مجلس الحكماء، إذا سمح الوقت بذلك، بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يتصدى بطريقة فعالة لثلاثة تهديدات سبق أن ذكرت رئيسة مجلس الحكماء بعضها في إحاطتها.

لقد بينت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ترابط عالمنا على نحو مذهل. وكشفت أوجه ضعف الدول وعدم مساواة صادمة داخل مجتمعاتنا، علاوة على الكشف عن نقاط الضعف الكامنة في المؤسسات الدولية. وفي عام ٢٠١٤ كانت هناك جهود دؤوبة وحازمة من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة للتصدي لأزمة مرض فيروس الإيبولا. بيد أن المجلس استغرق ثلاثة أشهر لكي يتفق على القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) لتأييد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في سياق الجهود الموحدة لمكافحة جائحة كوفيد-١٩.

وفي هذا الصدد، ما هي أفضل الطرق لأن يتفاعل المجلس وينفذ التوصيات الواردة في القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) والقرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١) لتأييد الدعوات إلى تعزيز التضامن والتعاون العالميين في مجال توزيع اللقاحات والتصدي للمعلومات المضللة والتأهب لمواجهة الجائحة المقبلة، لا سيما في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات؟

وبالنسبة للعالم بأسره، هل هناك مجال في تقديرات مجلس الحكماء لإبرام معاهدة دولية تعنى بوضع قواعد ومبادئ لتوجيه النظام المتعدد الأطراف خلال مواجهة الجوائح مع الاعتراف بأن لها أيضا آثار على استدامة السلام والتنمية على الصعيد العالمي؟

ثانيا، هناك حاجة ملحة إلى توافق آراء متعدد الأطراف بشأن الصلة بين السلم والأمن الدوليين وتغير المناخ. ونرى أنه لم يعد من الممكن التقليل من الآثار المدمرة لتغير المناخ بوصفها سببا كامنا وعاملا مضاعفا للنزاعات وانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم. ولذلك

أود أن أسمع من مجلس الحكماء عن النهج الابتكارية الضرورية للأمم المتحدة بوجه عام ومجلس الأمن بصفة خاصة للأخذ بمستوى الجدية المطلوب لمعالجة أثر أزمة المناخ في أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة والعالم بأسره.

ثالثا، إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يشكلان تهديدا وجوديا للسلم والأمن الدوليين. ويبدو أنه مع كسبنا لهذه المعارك، فإننا نخسر في النزاعات السياسية في الوقت نفسه. ويبدو أن الأهداف التي كانت تبدو قابلة للتحقيق في التصدي لخطر التطرف العنيف والإرهاب لم تعد قريبة المنال.

وقد دعت كينيا باستمرار إلى إدراج الجماعات الإرهابية المعترف بها بهذه الصفة، مثل حركة الشباب، دون استثناء في إطار نظم الجزاءات التي أنشأها المجلس بما في ذلك القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وفي ضوء تقييم مجلس الحكماء، كيف ينبغي للنظام المتعدد الأطراف أن يعيد تشكيل نفسه من حيث التأهب والتصدي لتهديد الإرهاب المستعصي؟ وكيف يمكن استخدام النهج المتعددة الأطراف على نحو أفضل للحد من الفرص التي تستفيد منها الجماعات الإرهابية والمتشددة بشكل متزايد لتنشيط نفسها على الصعيد العالمي؟

في الختام، أشير إلى أن التواصل المفيد اليوم مع مجلس الحكماء تذكرة رصينة بضرورة أن تتحمل الحكومات المسؤولية وأن يقرر المجتمع الدولي أفضل السبل لتمكين المؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، من قيادة الاستجابات العالمية للأزمات الحالية والمستقبلية. ولن نرقى إلى مستوى هذه المهمة إلا ببناء نظام متعدد الأطراف مُحكم ومرن وأكثر قوة، يقوم على القواعد.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. وأشكر الرئيسة السابقة لأيرلندا، السيدة روبنسون، ووزير خارجية الجزائر السابق، السيد الإبراهيمي، على ملاحظاتهما.

ونرحب ترحيباً حاراً أيضاً بالرئيسة السابقة لليبريا، إلين جونسون – سيرليف، وبالرئيس السابق للمكسيك، إرنستو سيديو، في المجلس.

تشكر المكسيك أعضاء مجلس الحكماء على مشاركتنا خبراتهم وحكمتهم في السعي إلى إيجاد حلول للمسائل الرئيسية التي يعاني منها المجتمع الدولي. ولا بد لي من القول إنه في ثقافة بلدي التي ترجع إلى آلاف السنين، كثيراً ما يُعرف أعضاء مجلس الحكماء بحكمتهم وتقضي النصيحة الشعبية بأنه ينبغي الاستماع إليهم.

وسأقتصر في بياني على ثلاثة مجالات، يعتبرها وفد بلدي مهمة للمجلس، وعلى بضع كلمات عن الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف لضمان أن تكون أكثر فعالية.

أولاً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين، يجب على المجلس ألا يكتفي بدعم جهود المجتمع الدولي؛ بل يجب أن يمنع أي انتكاس في الإنجازات التي تحققت بالفعل. ولذلك، يجب أن ندعم الإجراءات التي تعزز العودة إلى الديمقراطية في ميانمار وألا نسمح بعكس التقدم المحرز في أفغانستان. وكما ذكرنا إلى جانب أيرلندا، بوصفنا رئيسين مشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، فإن مجلس الأمن يجب أن يظل متحداً من أجل رفض أي تهديد لحقوق المرأة والفتاة الأفغانية، والتأكيد على المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في أي حكومة أفغانية جديدة.

ثانياً، يظل نزع السلاح قضية تؤثر على مصير البشرية. وقد ذكر الأمين العام السابق وعضو مجلس الحكماء، بان كي – مون، عن حق أنه ما من أيدٍ يمكن أن تؤتمن على الأسلحة الفتاكة. وهذا هو بالضبط أساس معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم العمليات المتعددة الأطراف، مثل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. وستسعى المكسيك جاهدة، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، إلى كفالة تعزيز التدابير المتخذة خلال الاستعراض الشامل المقبل لمنع الجهات من

غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ونأمل أن نتمكن من الاعتماد على دعم الوفود.

ويجب على مجلس الأمن أن يولي اهتماماً أكبر للتهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولهذا السبب، سنقترح خلال رئاسة المكسيك للمجلس إجراء تحليل للتدابير المتخذة لتقييد النقل غير المسؤول لهذه الأسلحة، التي تؤجج النزاعات أينما وقعت. وسيكون من المفيد جداً الاستماع إلى أي توصيات قد تكون لدى مجلس الحكماء بشأن هذه النقطة على وجه الخصوص.

ثالثاً، لا يمكن إنكار أن تغير المناخ، كما هو الحال مع الأسلحة النووية، يشكل تهديداً لبقاء البشرية ذاته. ومما لا جدال فيه أيضاً أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم النزاعات القائمة. ونرى ذلك في مناطق مثل الساحل والقرن الأفريقي، وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد ضاعف مرور العاصفة الاستوائية غريس مؤخراً في هايتي من تأثير الزلزال الذي ضرب هذه الدولة الشقيقة وسط تحدياتها السياسية المستمرة. وتستحق بلدان مثل هايتي وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية اهتماماً أكبر من المجلس.

أود أن أختتم بالإشارة إلى شرط مسبق ضروري للتصدي للتحديات التي ذكرتها، فضلاً عن التحديات الأخرى التي ذُكرت هنا اليوم والتي تشكل شاغلاً دائماً لنا. كيف يمكننا أن نجعل تعددية الأطراف أكثر فعالية؟ لقد كانت هناك مناسبات عديدة لم يكن فيها المجلس على قدر مهمة الوفاء بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. واستجابته البطيئة للجائحة مثال على ذلك. وهناك من لا يزالون يعتقدون أن الجوائح ليست مسألة أمن دولي. وعندما تسود هذه الآراء – من خلال استخدام ما يُسمى خطأ بحق النقض، وهو أكثر من مجرد حق بل مسؤولية دقيقة – فهناك خطر متزايد من أن يصبح المجلس جهازاً غير ذي صلة. وشلل المجلس خلال الأزمات الكبرى يقوض سلطته وأهميته.

ومن المفارقات أن أغلبية الدول، على الصعيد الوطني، تعتقد أن القرارات ينبغي أن تُتخذ بأغلبية بسيطة أو مشروطة، حسب الحالة. ولكن الحال في المجلس هو أنه إذا قرر أحد الأعضاء الخمسة الدائمين ذلك، فإن بوسعه ليس عرقلة إرادة أغلبية أعضاء المجلس فحسب، بل إرادة المجتمع الدولي أيضاً. وكما سبق أن قيل هنا، فإن البيئة التي سادت قبل ٧٦ عاماً لا تتطابق مع البيئة السائدة في عام ٢٠٢١. ولذلك، ندعو مرة أخرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى الانضمام إلى المبادرة الفرنسية – المكسيكية والامتناع عن استخدام حق النقض عندما يكون هناك خطر ارتكاب جرائم وحشية جماعية. وفي الواقع، يجب على الجمعية العامة أن تتصرف عندما يكون المجلس مشلولاً.

ولذلك، نرحب بمشاركة ١٧٩ بلداً، في ضوء أزمة مثل الجائحة، في تقديم القرار ٢٧٤/٧٤ الذي قادته المكسيك في نيسان/أبريل من العام الماضي، والذي يعزز كفالة الوصول إلى اللقاحات، التي كنا نعلم جميعا أنها ستظهر قريباً، بطريقة عادلة وشفافة ومنصفة. غير أن ذلك القرار غير ملزم. واليوم، وبعد مرور ١٧ شهرا، ما فتئنا نشدد على ضرورة توزيع اللقاحات على نحو أسرع، وأعدل وأكفأ بغية التغلب على الجائحة.

في الختام، من الضروري أن يضطلع مجلس الأمن بدور أفعل في منع نشوب الصراعات. غير أن المجلس يُحجم عن معالجة المسائل التي لم تشكل بعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين ولكنها يمكن أن تصبح تهديدا في وقت ما. وهذا يحد من قدرته على التصرف وقائيا. وسيكون من المثير للاهتمام جدا معرفة آراء الحكماء في هذا الصدد.

السيد الأدب (تونس): أود في البداية أن أشيد بأيرلندا على تخصيص جلسة المجلس لهذا اليوم للاستماع لأعضاء مجلس الحكماء، هذه المجموعة المميزة من القادة والفاعلين الدوليين الذين يكرسون خبراتهم الواسعة وتجاربهم الثرية لخدمة السلم والعدالة وحقوق الإنسان.

أود أيضا أن أشكر فخامة السيدة ماري روبنسون، ومعالي السيد الأخضر الإبراهيمي على إحاطتيهما القيمتين. كذلك أحيي بقية أعضاء مجلس الحكماء الحاضرين معنا، فخامة الرئيسة إيلن جونسون سيرليف وفخامة الرئيس إرنستو سيديو

يتابع مجلس الأمن حاليا عددا هاما من حالات النزاع والتوتر في العالم، بينها ما هو مستجد وما هو مدرج في جدول أعماله منذ عدة

سنوات، بل منذ عقود، ولا سيما القضية الفلسطينية بكل ما شهدته تلك الحقبة الطويلة من آلاف الضحايا والدمار والانتهاكات.

بالرغم من تناول مجلس الأمن لهذه المسائل دوريا وحتى شهريا في بعض الأحيان، وبالرغم من الكمّ الهائل من القرارات التي اتُخذت بشأن هذه القضايا، ومسارات التسوية السياسية التي تمّ إطلاقها، والبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تمّ استحداثها وتمديد ولاياتها، علاوة على نداءات الأمين العام المتكررة لوقف إطلاق النار، ما زال تحقيق السلم وتثبيت الأمن الدوليين بعيد المنال في العديد من المناطق والحالات. ومهما يكن منه أمر يظل المدنيون، وخاصة الأطفال والنساء، على رأس قائمة ضحايا أعمال العنف والاعتداءات وشتّى أنواع الانتهاكات، في حين تشهد مناطق أخرى تداولا بين فترات الاستقرار وفترات انعدام الأمن، فتتحوّل أحيانا إلى نزاعات مسلحة تمحي مكاسب السلام التي تحققت سابقا. كذلك، يمكن تصنيف بعض الحالات الأخرى ضمن فئة ألاّ حرب وألاّ سلم.

إن جميع هذه الحالات يشوبها التوتّر والترقّب، وتستنزف إمكانيات وطاقات الدول والشعوب المعنية وتعطّل مسارات تنميتها، وتستوجب كذلك جهدا كبيرا ومتابعة من الأمم المتّحدة، مع ما يصاحب معظم تلك الحالات من معاناة إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

إنّ هذه الحصيلة، بقدر ما تدفعنا إلى ضرورة تكثيف وتوحيد الجهود في مجلس الأمن والعمل على إضفاء مزيد من الفعالية على تعامله مع مختلف هذه الحالات وإنفاذ قراراته، بقدر ما تدفعنا إلى التساؤل حول كيفية إضفاء مزيد من النجاعة على دوره، لا سيّما فيما يتعلّق بفرض إلزامية تنفيذ قراراته، ومنع اندلاع النزاعات وتسويتها، وإنهاء معاناة الملايين.

نحن بحاجة إلى تشخيص موضوعي لأداء مجلس الأمن حتى نتمكن بالتالي من وضع الحلول الملائمة، وهنا أتوجه إلى أعضاء مجلس الحكماء الموقرين للاستئناس برأيهم في هذا المجال، خاصة في ظلّ تفاقم التهديدات والتحدّيات التي تواجه السلم والأمن الدوليين من قبيل الإرهاب والتغيرات المناخية، والجوائح الطبيعية، والصحية والتهديدات السيبرانية، وأسلحة الدمار الشامل، علاوة على تعقّد الأزمات والنزاعات القائمة، وحدوث أزمات أخرى جديدة. وفي هذا السياق، قد يحتاج المجلس إلى وضع آليات عمل ومقاربات جديدة، واستعمال ما هو متوفر لديه من وسائل كي يصبح بوسعه التصدي لمختلف هذه التحديات. وهنا أيضا أود أن أستمع إلى رأي السادة أعضاء مجلس الحكماء حول الدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس الأمن في التصدي لهذه التهديدات المستجدة، خاصة في ظل غياب إجماع أعضاءه حول ما إذا كانت كلّها تدخل ضمن صلاحياته. وقد أثبتت ذلك المفاوضات الطويلة لاتخاذ القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) بشأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–١٩).

يجمع أعضاء مجلس الأمن على الأهمية الاستراتيجية للتعاون والتكامل بين مجلس الأمن والمنظّمات الإقليمية. وبالرغم من المشاورات الدورية القائمة في هذا المجال، لا يزال الانطباع السائد حاليا مؤداه أنّ هذا التعاون لم يبلغ بعد المستوى المنشود، في القارّة الإفريقية والمنطقة العربية بشكل خاص اللتين تشهدان العدد الأكبر من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس وتستقبل العدد الأكبر من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهنا أود التوجّه بسؤال للسادة أعضاء مجلس الحكماء: ما هو تصوركم، لتعاون أنجع ولتقاسم أدوار عملي بين المجلس والمنظمات الإقليمية، خاصة في ظلّ طول أمد أغلبية القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس. واستمرار تدهور الأوضاع في العديد من مناطق النزاع؟

أجدد الشكر للسيدة الرئيسة وأجدد شكري لكم على تنظيم هذه الجلسة وللسادة أعضاء مجلس الحكماء على إسهاماتهم الثرية في نقاش اليوم.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*) أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى رئيسة المجلس، ونشيد بجهود الحكماء ونقدر أيما تقدير أفكارهم وبعد نظرهم بشأن المسائل المتصلة بولاية مجلس الأمن.

خلال فترتي رئاسة فييت نام للمجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ وأبريل/نيسان ٢٠٢١، أتيحت لنا فرص دعوة رئيسة مجلس

الحكماء ونائبها لاطلاع مجلس الأمن على مواضيع بشأن التمسك بميثاق الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بصون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.8699) والتعاون مع المنظمات الإقليمية (انظر S/2021/394))، على التوالي.

لم تواجه البشرية في أي وقت من الأوقات تحديات عالمية معقدة كهذه التحديات في الوقت الحاضر. ومن الأمثلة على ذلك الصراعات المسلحة الدولية والداخلية، وسباق التسلح، ووجود وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفقر، وتغير المناخ، والأوبئة.

بما أن العالم الذي نعيش فيه يزداد عولمة وترابطا، فإن قوتنا ليس إلا بقوة أضعف الحلقات لدينا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن تعددية الأطراف القائمة على القانون الدولي والعمل الجماعي للأمم المتحدة والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة الآخرين هي أنجع استجابة لنا لتلك التحديات. فتعددية الأطراف علاج للحالات الحرجة في العالم ووقاية منها.

لقد استمعت باهتمام كبير إلى إحاطتي السيدة روبنسون والسيد الإبراهيمي المتبصرتين، وأشكرهما على كلماتهما الحكيمة وتوصياتهما. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي أن يكون منع نشوب الصراعات في صميم عمل مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له للمساهمة في جهود الوقاية والإنعاش بعد انتهاء الصراع، ومواصلة جهود السلام. إن حفظة السلام يحتاجون إلى دعمنا واستمرار رفدنا لهم بالموارد للوفاء بولاياتهم في حالات متزايدة التعقيد والتطور. ويجب أن نعزز الشعور بالملكية بين الحكومات والسلطات المحلية، ولا سيما في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات وإعادة التعمير.

ثانيا، إن الإصلاحات شرط أساسي لكي يعمل النظام المتعدد الأطراف على نحو أكثر كفاءة واستجابة وتآزرا، ومجلس الأمن ليس استثناء من ذلك. فمن الأهمية بمكان تعزيز شفافية المجلس وديمقراطيته وتمثيله وفعاليته. ولا بد من إعطاء الأولوية دائما لتضامنه ووحدته.

ويجب علينا أيضا أن ندعم الدور التكميلي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، في صون السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وفي منطقتنا، أكدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على محوريتها في الهيكل الأمني الإقليمي، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وحلها ومعالجة المسائل الإقليمية والدولية.

وعلى الصعيد الوطني، نحن بحاجة إلى نهج يشمل الحكومة بأكملها يشارك فيه المجتمع المحلي، ويعزز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ويدعم أشد الفئات السكانية ضعفا. والنهج المتعدد الأطراف، الذي يستلزم مساعدة وطنية في مجال بناء القدرات، ضرورة قصوى.

ثالثا، أوافق على أنه ينبغي للمجلس ألا يغفل عن التحديات الجديدة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان. فميثاق الأمم المتحدة يرسي الأساس الخالد للنظام الدولي الذي يخدم مصالح المجتمع الدولي. ويجب أن تتقيد أعمالنا الجماعية والفردية تماما بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن تتمسك بهما.

وفي هذا الصدد، أود أن أسأل مجلس الحكماء ما هي، في رأيه، التدابير العملية لتعزيز كفاءة المجلس في التصدي للتحديات الجديدة مع الحفاظ على الوحدة والشمولية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أغتنم هذه الفرصة لأذكر بأن فرنسا شاركت الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إدانة الأحداث التي وقعت في غينيا في ٥ أيلول/سبتمبر، وفي الدعوة إلى العودة إلى النظام الدستوري وإطلاق سراح الرئيس كوندي. وتلك الأزمة رمز لأهمية المنظمات الإقليمية، التي يجب أن يأخذها مجلس الأمن في الاعتبار لدى الاضطلاع بولايته.

وأشكر السيدة روبنسون والسيد الإبراهيمي على إحاطتيهما. وأثني من خلالهم على العمل الذي قام به مجلس الحكماء من أجل السلام والأمن الدوليين. ونحن متفقون معهم تماما. فالعالم بحاجة إلى نهج قوي لتعددية الأطراف وإلى مجلس أمن فعال. وهذا أمر أساسي

لمواجهة تحديات عصرنا. ويجب علينا أن نفكر بشكل جماعي في كيفية التصرف بمزيد من الفعالية.

وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، الضامن للسلم والأمن الدوليين، يجب أن نستفيد استفادة كاملة من الأدوات المتاحة لنا. إن الولايات التي ننيطها بالأمم المتحدة أداة قيمة. وأشيد بعمل الممثلين الخاصين للأمين العام والـ ٨٠ ٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق المنتشرين في مناطق خطرة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي وجنوب السودان وفي أفغانستان، تضطلع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور أساسي إلى جانب الوكالات الإنسانية في سياق حرج. ويجب أن يستمر هذا الدور.

ووحدتنا شرط لنجاح عمل الأمم المتحدة. وقد أثبتنا تلك الوحدة في عام ٢٠١١ في حالة كوت ديفوار، البلد الذي يسير الآن في طريقه نحو المصالحة. والسلام في ليبيا في متناول اليد. إن دعمنا لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار والمصالحة. وفيما يتعلق بسورية، أدعو مجلس الأمن إلى تنحية خلافاته جانبا لحل النزاع في نهاية المطاف، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ولا يمكن تحقيق السلام بدون مساواة فعلية بين المرأة والرجل أو من دون المشاركة الفعالة للنساء والشباب في صنع القرار. ويجب أن يسهم مبلغ الـ ١٠ بلايين دولار التي تم حشدها في منتدى جيل المساواة في باريس في تموز/يوليه في تحقيق ذلك.

وفي البيئة الراهنة، يجب الحفاظ على سلامة معايير عدم الانتشار القائمة. وفي صميم تلك المعايير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتطلب ذلك ردا قويا وموحدا على الانتشار، بما في ذلك من خلال العمل الجاد من أجل تعزيز عودة ولايات المتحدة وإيران بصورة متبادلة إلى التزاماتهما بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها في فيينا عام ٢٠١٥. ويتطلب ذلك أيضا العمل على نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه من جانب كوريا الشمالية. وهذه هي شروط إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يوفر الأمن غير المنقوص للجميع.

إن الاستخدام الأمثل للأدوات المتاحة لنا أمر، ولكن يجب علينا أيضا أن نجد معا سبيلا لتحقيق أكثر من ذلك. وفرنسا ملتزمة بإصلاح مجلس الأمن بغية تعزيز سلطته وتمثيله مع الحفاظ على طابعه في صنع القرار. ونؤيد توسيعه في كلتا فئتي العضوية وزيادة وجود أفريقيا. كما ندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إلى الانضمام إلى المبادرة التي طرحناها، بالاشتراك مع المكسيك، من أجل التعليق الطوعي والجماعي لاستخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

ويمكننا أيضا توسيع نطاق استجابتنا. وهذا هو الهدف من المشروع الذي تروج له بلدان الساحل وفرنسا وشركاؤهم من خلال الائتلاف المعني بمنطقة الساحل. وهو يسعى إلى الاستجابة لجميع أبعاد الأزمة: مكافحة الإرهاب، وتعزيز القدرات العسكرية، وإعادة نشر الخدمات الحكومية، والجهود الإنسانية والإنمائية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي هذه الجهود تأييدا كاملا. ويجب على الأمم المتحدة أن تفعل أكثر من ذلك.

كما أن الاستجابة للأزمات تعني أيضا مكافحة الإفلات من العقاب وضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الدعوة إلى العمل الإنساني التي أطلقناها مع ألمانيا.

وأخيرا، فإن أكثر الأدوات فعالية لمعالجة الأزمات هي المنع. فالمنع يعني تحديد أزمات الغد. ويعني أيضا احتواء التهديدات قبل تصاعدها. فعلى سبيل المثال، تصدينا جماعيا لمرض فيروس كورونا بالقرارين ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) و ٢٥٦٥ (٢٠٢١)، اللذين يجب تنفيذهما على وجه السرعة.

ونعلم أيضا أن عواقب الاحترار العالمي لم يسبق لها مثيل. وإذا ما انعكست تلك المسألة على نحو أفضل في قراراتنا، فإن أثرها

على السلم والأمن الدوليين يجب أن يصبح حقا عنصرا أساسيا في استجابتنا للأزمات.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أيرلندا.

أولا، أود أن أشكر مجلس الحكماء على حضوره معنا اليوم. وكانت الإحاطتين اللتين أدلى بهما اليوم كل من الرئيسة روبنسون والسيد الإبراهيمي، العضو الفخري في مجلس الحكماء، هامتين ومثيرتين للقلق على حد سواء. وأشكر أيضا الرئيسين السابقين السيدة جونسن – سيرليف، والسيد سيديو على حضورهما معنا اليوم. فمجلس الأمن بحاجة إلى الحكمة والوضوح والشجاعة التي تنقلها رسائلهم.

وقد لفتت ماري روبنسون والأخضر الإبراهيمي انتباهنا إلى التحديات الكبيرة التي نواجهها، والتحديات التي نجد في كثير من الأحيان صعوبة في الإقرار بها، والتحديات التي فشلنا في التصدي لها مرات عديدة. وهم يقرون في دعواتهم بحقيقة مشتركة لا مفر منها: إن التحديات التي نواجهها كبيرة جدا وواسعة النطاق عالميا بحيث لا يمكن لأي بلد – سواء كان جزيرة صغيرة مثل بلدي أو دولة عالمية عظمى يمثل العديد منها على هذه الطاولة – أن يتغلب عليها بمفرده. ولهذا السبب نجلس جميعا معا على هذه الطاولة ذات شكل حدوة الحصان الرمزية، ننظر إلى بعضنا البعض، ونتكلم عن العمل معا ولا ننجح دائما في القيام بذلك.

إننا نتشدق مرارا وتكرارا بحتمية وحدة الهدف وضرورة أن يستمع مجلس الأمن إلى الأصوات الأخرى – أصوات المنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة المؤثرة ذات الخبرة، مثل مجلس الحكماء. إن رسائلهم اليوم ترسخ حقيقة مفادها أننا مرتبطون معا من خلال تقاعسنا، وكذلك من خلال مسؤوليتنا عن عواقب ذلك التقاعس.

والحقيقة التي لا مفر منها هي أن تعددية الأطراف يجب أن تكون في صميم الطريقة التي نسعى بها إلى التصدي لتحدياتنا العالمية، لا سيما التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

وكانت تلك هي الرؤية الطموحة لواضعي الميثاق في عام ١٩٤٥، في ظل تفاؤل يكاد يكون جامحا بأن تصميمهم على العمل معا يمكن أن ينقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتلك في الواقع هي المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق المجلس كل يوم، وهي الدعوة الواضحة التي سمعناها هذا الصباح من مجلس الحكماء.

وبالنسبة لبلد صغير مثل أيرلندا، فإن تعددية الأطراف متغلغلة في حمضنا النووي. ونحن جزيرة عالمية، ونحن مرتبطون ارتباطا وثيقا في كل ما نضطلع به من عمل. وتأتي تعددية الأطراف في صميم الطريقة التي نعالج بها السلام والأمن الدوليين. ويتجلى ذلك في التزامنا تجاه الخوذ الزرق في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتضح أيضا في التزامنا بتعزيز نزع السلاح في السياسة الخارجية لأيرلندا، وينبع ذلك من تجربة النزاع التي مررنا بها – وهي تجربة لا تزال تعلمنا أنه إذا أريد لعمليات السلام الاستدامة، فإنها يجب أن تكون شاملة للجميع وتضمن الاستماع إلى أصوات أضعف الفئات، وهن النساء غالبا وغيرهن من الفئات المهمشة، وليس مجرد سماع حديثهم. والتزامنا بتعددية الأطراف تضاهيه شجاعتنا في الدفاع عنها.

وقد تغيرت التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن منذ عام ١٩٤٥. فاليوم يمثل تغير المناخ التحدي المصيري الذي يواجه جيلنا. فأثره عالمي وأمننا الجماعي بات في خطر. وقد سمعنا مباشرة هنا في المجلس كيف أن الآثار السلبية لتغير المناخ تؤدي إلى تفاقم الأسباب الأخرى للنزاع مثل الفقر وعدم المساواة لتقويض الاستقرار في مناطق مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي. وإذا لم نواجه هذه الحقائق، فإن الآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن تغير المناخ ستظهر في نهاية المطاف في جميع البلدان.

ونختتم رئاستنا للمجلس هذا الشهر للنظر في الخطوات الملموسة التي يمكن للمجلس اتخاذها استجابة للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ. ويجب أن نضع النظم اللازمة للسماح للمجلس بأن يأخذ الآثار الضارة لتغير المناخ في الاعتبار في تنفيذ ولايته.

ويلهمني، مثلي مثل الكثيرين حول هذه الطاولة وفي جميع أنحاء العالم، العمل الذي يضطلع به مجلس الحكماء وما يتسم به من حكمة. وبالنسبة لي، بصفتي امرأة أيرلندية، فإن لكلمات رئيسة أيرلندا السابقة ماري روبنسون وقعا خاصا على أذني. وقد أشار الكثيرون إلى الأزمة في أفغانستان اليوم. وفي ظل محنة النساء والفتيات في أفغانستان التي لا تغادر ذهني تقريبا في الأسابيع الأخيرة، أتذكر شيئا قالته الرئيسة السابقة روبنسون ذات مرة، وهو أنه:

”لا يمكن لأي رجل، في مجتمع تُفرض فيه القيود على حقوق المرأة وإمكاناتها، أن يكون حرا حقا. قد تكون لديه السلطة، لكنه لن يتمتع بالحرية“.

وسيواصل المجلس نظره العاجل في الحالة في أفغانستان في المناقشة التي ستُعقد يوم الخميس والمفاوضات بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان. وأدعو المجلس، في أثناء ذلك، إلى بذل كل ما في وسعه لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة الأفغانية الشجاعة. وسيتمثل أحد المقاييس الرئيسية للنظام الجديد في كابول في كيفية معاملته للنساء والفتيات.

وليست أفغانستان سوى واحدة من الأزمات العديدة المطروحة أمام المجلس للتصدي لها. فمن إثيوبيا إلى اليمن، وصولا إلى هايتي وسورية، يجب أن نعمل معا لصياغة استجابات جماعية للظروف التي تنطوي على تعقيدات وتحديات متزايدة. ويجب أن يأتي تعزيز احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حماية الحيز المخصص للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، في صميم التزامنا تجاه تلك البلدان وغيرها من البلدان التي تعاني من أزمات.

ومن الدروس التي تعلمناها بقسوة أننا في مجلس الأمن لا نستطيع ببساطة أن نتحمل الانقسام في صفوفنا بشأن المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وإذا انقسمنا ومتى وقع ذلك، فإن الفئات الضعيفة في السياقات الهشة هي التي تعاني من العواقب. وقد تبدو النداءات من أجل مجلس موحد مثالية، ولكنها ليست مجرد فكرة مثالية، بل هي حقيقية بالنسبة لملايين الضعفاء في جميع أنحاء العالم. فأولئك الناس، الذي يواجه الكثيرون منهم الحرب أو المجاعة أو العنف الجنسي في حالات النزاع، يعتمدون علينا هنا في هذه القاعة للاجتماع واتخاذ إجراء. وتلك مسؤوليتنا، فرادى وجماعة. وكان ذلك هو الوعد الذي قطعه الميثاق في عام ١٩٤٥. ولا يزال ذلك هو الوعد الذي ينص عليه الميثاق في عام ٢٠٢١. ونعلم أن مجلس الحكماء يعمل بلا كلل للمساعدة في الوفاء بذلك الوعد، وسنعتمد على تشجيعهم اليوم لتعزيز ما نبذله من جهود على هذه الطاولة.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة للسيدة روبنسون للرد على الأسئلة التي طرحت والتعليقات التي أبديت.

السيدة روبنسون (*تكلمت بالإنكليزية*): يطيب لي بداية أن أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأمن على ترحيبهم الحار بمشاركتنا أنا والأخضر الإبراهيمي وحضور إلين جونسن – سيرليف وإرنستو سيديو وإشادتهم بعمل مجلس الحكماء. ونعرب عن تقديرنا العميق لذلك، لأننا شغوفون جدا بعملنا وملتزمون جدا به. وإنه لشرف أن تتيحوا لنا تقديم هذه الإحاطات للمجلس.

لقد استمع الأعضاء منذ وقت ليس ببعيد إلى بان كي – مون، وهو الآن أحد نوابي، ولكنه كان بالطبع رئيسي السابق في ثلاث ولايات على الأقل، ونأمل أن نواصل تلك العلاقة. ونرى في الواقع أن الفرصة سانحة لمناقشة أساسيات مجلس الأمن والعودة إليها وتذكير الأعضاء بها بل جعلهم يُذكرون بعضهم بها. فقد أدهشني، أن أستمع إلى العديد من الأعضاء يؤكدون بشدة تأييدهم لأهمية وجود نظام متعدد الأطراف متماسك ومتكامل وكون العالم بحاجة إلى ذلك.

وقد شعرت، من نواح عديدة، أن إجراء محادثات أو حوارات من هذا النوع مع مجلس الحكماء من وقت لآخر قد يتيح للأعضاء فرصة لإظهار أفضل ما لديهم بصفتهم الأعضاء المُشكلين لمجلس الأمن. وأشعر أنهم قد أظهروا بالفعل أفضل ما لديهم اليوم. وهذا أمر جيد لأنه يدل على أن لديهم القدرة على العثور على قواسم مشتركة أكثر مما

يفعلون في بعض الأحيان بشكل يومي؛ عندما يتناولون جذور مشكلة من المشاكل، وقد يجدون أن ذلك الأمر يسبب في مزيد من الانقسام فيما بينهم.

وقد طرح الأعضاء عددا من الأسئلة المهمة والجيدة جدا. وسأقدم إجابات قصيرة، وقد تكون غير كافية، في هذه المرحلة؛ ولكن لحسن الحظ، سيدتي الرئيسة، ستتمكنين، من خلال استضافة أيرلندا السخية لمأدبة غداء على شرفنا بعد الجلسة مع زملائي الأربعة، من الاستماع بصفة خاصة إلى إلين جونسن – سيرليف وإرنستو سيديو والاستماع إلى المزيد من السيد الإبراهيمي ومني ردا على الأسئلة المطروحة، بل وربما يكون هناك المزيد من الأسئلة.

وأود أن أتناول بعض الأسئلة التي شعرت أنها تأتي في صميم الموضوع.

أولا، أود أن أتطرق إلى الأسئلة التي طرحها في وقت سابق ممثلا المملكة المتحدة وإستونيا بشأن تيغراي، وتحديدا بشأن تعيين الرئيس السابق أوباسانغو ممثلا ساميا معنيا بالقرن الأفريقي. ونرحب بلا شك بذلك التعيين. غير أن هناك بعض الشواغل أنه قد لا يحسن استقباله من جانب تيغراي، ولكننا نأمل أن ينجح ذلك. وقد اقترحنا أيضا، كما سيتذكر الأعضاء، في خطابي هذا الصباح – وقد فعلنا ذلك عن قصد – إجراء أعضاء مجلس الأمن لزيارة لإثيوبيا وتيغراي، لأنه في حال قيامهم بهذه الزيارة، فإنهم سيذهبون إلى أديس أبابا، وهذا من شأنه أن يتيح لمجلس الأمن فرصة إقامة جسور التواصل مع الاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة بطريقة واضحة للغاية.

وأنا أدرك أن مجلس الأمن قد أجرى عددا من الزيارات إلى منطقة الساحل وبحيرة تشاد وعدد من الزيارات إلى بلدان من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما خدمت في إطار ولايتي في منطقة البحيرات الكبرى، وأنه لم يتمكن من إجراء زيارات مؤخرا من جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). غير أنه قد يكون من الجيد أن ينظر المجلس في أقرب وقت ممكن في إجراء هذه الزيارة، وإجراء حوار وثيق مع الاتحاد الأفريقي والانخراط في جهوده فيما يتعلق بتيغراي.

وقد تأثرت كثيرا بحديث ممثل كينيا عن الولاية التي أوكلها إلينا نيلسون مانديلا. فلا تزال تلك الكلمات ترن في أذني في جميع الأوقات. وقد أشار إلى عدد من المسائل وتحدث عن أوجه عدم المساواة فيما يتعلق بجائحة كوفيد-١٩ كما فعل عدد من الآخرين. ومن بين أوجه عدم المساواة التي يركز عليها مجلس الحكماء بصفة خاصة في الوقت الراهن عدم المساواة في الحصول على اللقاحات، وهو أمر صادم للغاية في عالمنا اليوم. واثنان من الحكماء – وهما اللذان لم يأخذا الكلمة هذا الصباح، ولكنهما سيكونان معنا على الغداء – منهمكان في دراسة هذه المسألة. فقد شاركت الرئيسة إلين جونسون – سيرليف في رئاسة الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة، وكان الرئيس إرنستو سيديو عضوا في ذلك الفريق. وأعتقد أن توصيات الفريق مدروسة جيدا، لا سيما وأنه لم ير في كوفيد-١٩ مشكلة صحية فحسب. من الواضح أنها مشكلة صحية، ولكن الجائحة أيضا أكثر من ذلك بكثير: إنها مشكلة اقتصادية ومشكلة سياسية ومشكلة اجتماعية. ولذلك، فإننا نحث الجمعية العامة على اعتماد إعلان شامل بشأن كوفيد-١٩ لأن الجائحة ليست مسألة تخص منظمة الصحة العالمية وحدها. فهي أكثر من ذلك بكثير. ويتعين على رؤساء الدول والحكومات أن يرقوا إلى مستوى مسؤولياتهم في التصدي لها. ونأمل أن يتم ذلك قريبا خلال الأسبوع الرفيع المستوى في الجمعية العامة.

فيما يتعلق بالإشارة إلى حقوق الإنسان الدولية والديمقراطية والمساواة بين الجنسين، أردت في الحقيقة الإشارة إلى تلك الزيارة إلى أفغانستان في آذار/مارس ٢٠٠٢ لأنني أردت أن أشدد على أن حقوق الإنسان ليست حقوقا شرقية أو غربية أو شمالية أو جنوبية. إنها حقوق أساسية للإنسان، وقد اعترفت بذلك كل دولة، كل دولة ممثلة في هذه القاعة. ولا تشير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستمرار إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في صكوك مختلفة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة، فحسب، بل إن كل بلد يقبل الإعلان العالمي. ويقبل معظم البلدان عهدا أو أكثر من العهود أو الاتفاقيات الإضافية. وهذا يعطي شعورا جماعيا بأهميتها.

غير أن حقوق الإنسان متأصلة أيضا في ثقافة البلدان، وهذه هي الرسالة الهامة التي نقلتها إلينا نساء أفغانستان. فقد كان ميثاقهن، لا ميثاقا خارجيا. لقد كان الميثاق ميثاقهن. وقد حمدن الله على إطلاقه، ما يعني أنه متوافق مع ثقافتهن. وعلاوة على ذلك، أُحرز قدر كبير من التقدم في الدستور والقوانين والسياسات في البلد، ما ساعد النساء والفتيات وزاد من مشاركة النساء والفتيات في أفغانستان. وأناشد مجلس الأمن – وكما قلت من قبل، تحديدا مع البلدان التي ستتعامل بنشاط شديد مع طالبان خلال الأشهر المقبلة – أن يتذكر أننا احتفلنا للتو، كما قال ممثل فرنسا، بعقد ندوة جيل المساواة. فما الذي ستظنه النساء والفتيات في العالم إذا سمحنا بالإلغاء التام للحقوق التي حصلت عليها النساء أنفسهن جراء استيلاء عسكري على السلطة، هو في الأساس انقلاب، من قبل طالبان؟ سيكون الأمر صادما للغاية. ولذلك، من المهم للغاية أن نضع ذلك في الاعتبار.

كما أنني سعدت كثيرا لأن عددا كبيرا من أعضاء المجلس أشاروا إلى تغير المناخ. وأعلم أنه يتعين علينا أن نتعامل مع هذه المسألة بصورة متزايدة وأن هناك مجموعة غير رسمية تشارك في رئاستها أيرلندا معنية بالمناخ والأمن. وفي ضوء علمي بأنه ستتاح لي الفرصة للحضور والتكلم أمام المجلس بإيجاز اليوم، سألت مؤخرا عددا من كبار علماء المناخ كيف يمكنهم أن يطلبوا من مجلس الأمن أن يعتبر تغير المناخ مسألة أمنية. فقالوا:

”بل كيف له ألا يعتبره كذلك؟ إن تغير المناخ يشكل عاملا مضاعفا للخطر: فتغير المناخ يجعل الأمور أسوأ بكثير، فيما يتعلق بأي مسألة. إنه تهديد وجودي. فكيف لا يُنظر إليه على أنه مسألة أمنية؟“

كان ذلك بكل تأكيد الرد الذي حصلت عليه من علماء المناخ.

ولذلك، فإنني أحث المجلس على النظر إلى تغير المناخ بوصفه مسألة أمنية، وأحث الأعضاء، إذا ما اتفقوا على مشروع قرار، على أن يجعلوه قرارا قويا لأن قرارا ضعيفا لمجلس الأمن لن يساعد على الإطلاق. وبما أن هناك حاجة إلى قرار قوي، فقد يستغرق الأمر بعض الوقت حتى يتسنى التفكير في الآثار المترتبة على العالم من حيث الفهم الحقيقي للتهديد الذي يشكله تغير المناخ. وقد أبلغت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ المجلس بعبارات لا لبس فيها، في تقريرها الأخير وفي تقريرها الخاص عن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية، ببعض الأمور التي يمكن لأعضاء المجلس أخذها في الحسبان بالتأكيد.

لقد سرني أنه كانت هناك إشارة إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإلى مسألة الأسلحة النووية. وكما قلت في إحاطتي، يسرني أن أيرلندا ستثير المسألة النووية الأعم في وقت لاحق من هذا الشهر.

ولعلي أستطيع أن أختتم حديثي بالاعتراف بأن فرصا مثل جلسة اليوم لأن يبتعد مجلس الأمن قليلا عن جدول أعماله الصعب جدا – وأنا أقر بأن عليه معالجة مسائل بالغة الصعوبة وأن لأعضائه مواقف وطنية مختلفة – وأن يفكر بروية هي أمر جيد بالنسبة للالتزام الجماعي للأعضاء. فالأعضاء ليسوا أفرادا عندما يأتون إلى مجلس الأمن: إنهم أعضاء في مجلس الأمن، إنهم العشرة المنتخبون والخمسة الدائمون، وعليهم أن يغتنموا الفرصة لتشكيل روح جماعية والعمل معا. والعالم بحاجة إلى أن يحسنوا عملهم قدر المستطاع على الرغم من جميع أوجه القصور التي ذُكرت، بما في ذلك تكوين هذه الهيئة، الذي لا يمثل العالم الحقيقي، ومع ذلك فإن المجلس يتحمل مسؤوليات كبيرة ويجب عليه أن يضطلع بتلك المسؤوليات.

ولذلك، أود أن أختتم بالقول ببساطة إن مجلس الحكماء يؤيد بالطبع تقييد حق النقض في حالات الفظائع الجماعية، الأمر الذي ما فتئ عدد من البلدان – فرنسا والمكسيك وبلدان أخرى – يطرحه. ونود أيضا أن نرى إصلاحات أخرى. وقد تحدث بان كي مون من قبل وأمام مجلس الأمن عن الطرق التي يمكن للمجلس أن يتحسن بها، بما في ذلك طريقة إعداد البيانات الصحفية. فينبغي ألا تتطلب البيانات الصحفية إجماعا على الرغم من أن ذلك لا يزال هو الممارسة المطلوبة حتى الآن.

وأختم بشكر أيرلندا مرة أخرى على دعوتنا، نحن الأربعة من مجلس الحكماء، إلى الجلوس في القاعة – اثنان منا أتيحت لهما

الفرصة للتكلم – وعلى استضافتنا على الغداء مما سيسمح بإجراء مزيد من المناقشات بشأن المجالات الهامة التي يكلف ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن بتولي المسؤولية عنها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الرئيسة روبنسون على توضيحاتها وكذلك جميع الحكماء. وأشكر السيد الأخضر الإبراهيمي والرئيسين سيديو وجونسون – سيرليف على حضورهما في القاعة اليوم.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.